

جامعة لونيبي علي - البليدة 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية - جذع مشترك - علوم سياسية
وعلاقات دولية

إعداد:

د. محمد نبيل بخدومة



رئيس المجلس العلمي للكلية

د. بوشمته خالد

اللجنة العلمية لتقسيم
العلوم السياسية

أ.د. دريس نبيل



السنة الجامعية: 2023/2022

جامعة لونيبي علي - البليلة 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية - جذع مشترك - علوم سياسية
وعلاقات دولية

إعداد:

د. محمد نبيل بخدمة

السنة الجامعية: 2022/2021

مدخل: الديمقراطية والديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التعددية (الشاملة)

تحمل الديمقراطية باعتبارها نتيجة للخبرة التاريخية التي مر بها العالم الغربي، تصورات عديدة بناء على التجارب التي مرّت بها الشعوب والدول، وقد أصبحت تشكل مفهوما مثاليا تحرص الأنظمة السياسية على اختلافها على الاتصاف به. تشكّلت نظريات الديمقراطية وأسست لمجموعة من المبادئ والشروط التي ينبغي الالتزام بها حتى يعتبر هذا النظام أو ذاك ديمقراطياً.

حسب "ليبست" يشترط في النظام الديمقراطي أن يشتمل على ما يلي:

- أن تكون هناك مجموعة من القيم تسمح بالتنافس السلمي من أجل السلطة.
 - أن يؤدي نتاج النشاط السياسي إلى منح السلطة لمجموعة ما في مدة محددة.
 - أن توجد المعارضة المستمرة الفعالة. (عبد الجبار، 2015، صفحة 16)
- تحل الديمقراطية وفق هذا التصور مشكلة السلطة، وتسمح بالتداول السلمي عليها.

أما الباحث "شيلز" فإنه يحدد الشروط اللازمة للديمقراطية فيما يأتي:

- أن يكون هناك استقرار متماسك وفعالية لدى الصفوة الحاكمة وأن يرتبط أولئك بالمنظمات النيابية وأن يعدوا أنفسهم في خدمة الناخبين.
- أن يكون هناك معارضة متماسكة ومسؤولة ينظر إليها على أنها جزء من النظام.
- أن تكون آلة السلطة قادرة وعلى مستوى عالي من الكفاية.
- وجود مجموعة من المؤسسات مكتفية بنفسها من حيث الثقة والقدرة على الاستقرار مثل الرأي العام والصحافة والهيئات المهنية والاتحادات التجارية والتشكيلات الخاصة بالحكم المحلي. (عبد الجبار، 2015، صفحة 17)

تشرط الديمقراطية الحديثة وجود المنظمات النيابية، وهي المؤسسات التي يمكن للمواطنين أن يمارسوا السلطة، فالدول الحديثة الكبيرة والمعقدة لا يمكن فيها للمواطنين أن يباشروا الحكم بصورة مباشرة مثل ما ينص عليه مفهوم الديمقراطية المباشرة، ولكنهم إذ يتنازلون عن جزء من حقوقهم في سبيل تكوين عقد اجتماعي يضمن استمرار وجودهم، يوكلون سلطاتهم لمجموعة من الممثلين الذين يختارونهم لينوبوا عنهم في تشريع القوانين وتقرير السياسات، لتصبح المؤسسات النيابية تلك المعبر عن الإرادة العامة بصورة غير مباشرة.

وإذا كان النظام النيابي قد ظهر كحل لمسألة استحالة الديمقراطية المباشرة والحفاظ على مبدأ حكم الشعب، فإنه لم ينشأ في الواقع على أساس فلسفي، بل ترجع نشأته إلى ظروف وتطورات تاريخية. حيث ظهرت في أول الأمر مجالس استشارية تقدم الاستشارة للملك دون أن تكون لها أية اختصاصات محدّدة بسبب تمتع الملك بالسلطة المطلقة، لكن بمرور الزمن وتعدد أوجه الحياة استلزم الأمر لجوء الملوك باستمرار لمثل هذه المجالس إلى أن استقرت وأصبحت تمارس اختصاصات معينة، وبذلك انتقلت السلطة تدريجياً من الملك إلى هذه المجالس. (بن حمودة، 2014، الصفحات 80-81)

يطلق "روبرت دال" تسمية الديمقراطية التعددية (أو الديمقراطية الشاملة) لوصف واقع الأنساق السياسية في الدول الغربية، وهو تصور يختلف عن الديمقراطية التمثيلية، حيث تعتمد الأخيرة حق اقتراع محدود ومقيّد، أي كما كان عليه الحال في القرن التاسع عشر. يختلف هذا النظام كذلك عن الديمقراطيات والجمهوريات الأقدم التي لم تعتمد فقط حق اقتراع محدود ومقيّد لكنها افتقدت عدداً آخر من السمات الهامة التي تتميز بها الديمقراطية التعددية، مثل الأحزاب السياسية والحق في تأليف الجمعيات السياسية. (دال، 2016، الصفحات 113-114)

يرتكز هذا التصور على اتساع مفهوم الديمقراطية وانتشار الحق في مباشرة السلطة واختيار الممثلين ليشمل جميع المواطنين.

تتطلب الديمقراطية الشاملة (على نطاق واسع) مجموعة من الثوابت الأساسية:

- مسؤولون منتخبون.
- انتخابات حرّة ونزيهة ومتكررة.
- حرية التعبير.
- مصادر بديلة للمعلومات.
- الجمعيات المستقلة.
- المواطنة الشاملة. (دال، 2016، صفحة 107)

يعتبر وجود الأحزاب السياسية والجمعيات السياسية المستقلة أحد الشروط الضرورية حتى يمكن اعتبار النظام ديمقراطياً، فالأحزاب السياسية هي الأداة المناسبة للمنافسة السياسية الحرة.

المحور الأول: الأحزاب السياسية والنظم الحزبية

أولاً: تعريف الأحزاب السياسية

1-التعريف اللغوي:

تعني كلمة الحزب في اللغة العربية: "جماعة من الناس والجمع أحزاب؛

- وحزب الرجل أصحابه وجنده الذين على رأيه، وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب وإن لم يلق بعضهم بعضاً.
- والحزب: الورد، وورد الرجل من القرآن والصلاة أي حزبه.
- والحزب: النصيب، يقال أعطيني حزبي من المال أي حظي ونصيبتي.
- والحزب: النوبة في ورود الماء.
- والحزب: الصنف من الناس.
- والحزب: الطائفة، وحازب القوم وتحزبوا وتجمعوا وصاروا أحزاباً، وحزبهم جعلهم كذلك، وحزب فلان أحزاباً؛ أي جمعهم، وحزبه أمر أي أصابه" (ابن منظور، د.ت، الصفحات 170-171).

وقد أطلق لفظ الحزب في التاريخ الإسلامي على الذين تأمروا على النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين واليهود آنذاك، وتجمعوا لمحاربتة، وقد ورد ذلك في قوله تعالى ((ولمّا رأى المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله)) (ناصر، 2016، صفحة 10).

يأتي مفهوم الحزب من حيث دلالاته على طائفة من الناس مجرداً، إذ ورد مصطلح الحزب وما اشتق منه في القرآن الكريم في مواضع منه للدلالة على طائفة الكفار كما ورد للدلالة على طائفة المؤمنين في مواضع أخرى، فيأتي بالمعنى الأول في قوله تعالى

((استحوذ عليهم الشيطان فأنسأهم ذكر الله أولئك حزب الشيطان ألا إن حزب الشيطان هم الخاسرون)) (سورة المجادلة، آية 19)، ويأتي بالمعنى الثاني في قوله تعالى ((أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه ويدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها رضي الله عنهم ورضوا عنه أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون)) (سورة المجادلة، آية 22).

وفي اللغات الأوروبية، نجد أن الأصل اللغوي لكلمة Parti يأتي من الاسم Part والذي اشتق منه الفعل Partir الذي يعني قسم وجزأ . ويشير معجم Littré أن كلمة Parti قد أخذت من المصطلحات العسكرية في فترة القرون الوسطى. وكان لفظ الحزب يعني في تلك الحقبة الزمنية "مجموعة مقاتلين تعهد إليهم مهمة محاربة سرية عسكرية" غير أنه، ومنذ أواخر القرون الوسطى، بدأ يستخدم هذا اللفظ في مجال السياسة وأخذ معنا جديدا. ويبدو ذلك في الخطابات السياسية لتلك الفترة، إذ أصبح هذا المصطلح يدل على وجود " مجموعة عناصر متنافسة أو التي تدخل في نزاع مع أخرى داخل كلٍ موحد". كما عرف معجم Littré الحزب على أنه "اتحاد العديد من الأشخاص ضد آخرين والذين لديهم مصلحة أو رأي مخالف". (مشري، 2021/2020، صفحة 4)

لقد عبر مصطلح الحزب في التاريخ الأوروبي على المعنى الأقرب الذي يحمله المصطلح بمفهومه الحديث، حيث الصراع والتنافس حيث الصراع والتنافس يمثل في غالب الأحيان علاقة الأحزاب السياسية ببعضها، وقد كانت تلك السمة البارزة في أوروبا الوسطى، والتي مهّدت لإعطاء مدلول حقيقي لمصطلح الحزب.

2-التعريف الاصطلاحي:

انبثقت التصورات الأولى للأحزاب السياسية من المفاهيم الديمقراطية الليبرالية، التي تعتبر إحدى ثوابتها الأساسية توفر حرية التعبير ووجود الجمعيات المستقلة، ولا شك أن

الأحزاب السياسية باعتبارها أحد أشكال الجمعيات المستقلة، لها دلالات مختلفة تطورت بتطور الأنظمة السياسية وتنوعت بتنوعها كذلك، لذلك فقد تعددت تعريفاتها بين تلك التي تنطلق من الإيديولوجية الليبرالية وتلك التي تنطلق من الإيديولوجية الاشتراكية.

يعتبر "موريس ديفيرجيه" من أوائل العلماء الذين تناولوا ظاهرة الأحزاب السياسية في كتابه "الأحزاب السياسية"، إلا أنه لا يورد تعريفا اصطلاحيا دقيقا للحزب السياسي، ولكنه يشير إلى ذلك التشابه الذي قد يحصل بين فئات مختلفة ومتباينة يطلق عليها لفظ الحزب، "فكلمة أحزاب تطلق أيضا على الفئات التي كانت تتوزع الجمهوريات القديمة، وعلى الزمر التي كانت تتجمع حول أحد قادة المرتزقة في إيطاليا إبان عصر النهضة، وعلى النوادي حيث كان يجتمع نواب المجالس الثورية، وعلى اللجان التي كانت تعد الانتخابات المحصورة في الممالك الدستورية، وأيضاً على التنظيمات الشعبية التي تسيطر على الرأي العام في الديمقراطيات المعاصرة" (ديفيرجيه، 2011، صفحة 6)، لكن ما الذي يجعل من هذه الفئات متشابهة ليطلق عليها ذات التعبير؟ تتمثل الإجابة عن ذلك في كونها تؤدي الوظائف ذاتها، والتي تلتقي في النهاية عند رغبتها وسعيها إلى حياة السلطة وممارستها.

• المفهوم التمثيلي:

يعرف "لاسويل وكابلان" الحزب السياسي بأنه: "مجموعة من الأفراد، تصوغ القضايا الشاملة، وتقدم مرشحين في الانتخابات". هذا التعريف يميز الحزب عن القطاعات غير المنظمة وغير النشطة من الرأي العام، من زاوية أن تلك الجماعة تتضمن تنظيماً، كما يستبعد هذا التعريف الجماعات التي تسعى إلى التأثير على القرارات بالإضافة إلى الجماعات الضاغطة، حيث أن الأحزاب السياسية فقط هي التي تؤمن وتمارس القوة السياسية من خلال التصويت الشرعي" (حرب، 1978، صفحة 14)

يعرف "سيجموند نيومان" الحزب السياسي بأنه: "تنظيم للعناصر السياسية النشيطة في المجتمع، يتنافس سعياً للحصول على التأييد الشعبي، مع جماعة أو جماعات أخرى تعتقد وجهات نظر مختلفة". (زمام، 2003، صفحة 270)

ويعرف "فريد ريجز" الحزب بأنه: "أي تنظيم يعين مرشحين للانتخابات لدخول الهيئة التشريعية".

أما "جوزيف شليزنجر" فيرى أن الحزب هو: "التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفاعلية في التنافس من أجل المناصب الانتخابية".

ويعرف "كاي لاوسون" الحزب السياسي بأنه: "تنظيم من الأفراد يسعى للحصول على تفويض مستمر (انتخابي أو غير انتخابي) من الشعب (أو قطاع منه) لممثلين محددتين من ذلك التنظيم لممارسة القوة السياسية لمناصب حكومية معينة، مع الإعلان أن تلك القوة سوف تمارس بالنيابة عن الشعب".

ووفقاً لمفهوم "تعريف الحد الأدنى" الذي يورده "جيوفاني سارتوري"، فإنه يرى أن الحزب هو: "أي جماعة سياسية تتقدم للانتخابات، وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة". (حرب، 1978، صفحة 17)

• المفهوم السلطوي:

لا يشترط "جاندا" وجود انتخابات حتى يمكن الحديث عن وجود الأحزاب السياسية، فليست الأولى سمة مميزة لها، ولذلك فهو يطرح تعريفاً أكثر شمولاً حيث يعرف الأحزاب بأنها: "تنظيمات تسعى إلى وضع ممثليها المعلنين في مواقع الحكم" (زمام، 2003، صفحة 2071). على الرغم من أن هذا التعريف يحتوي على بعض سمات الأحزاب السياسية مثل التنظيم، إلا أن الاعتماد عليه قد يؤدي إلى الخلط بينها وبين بعض التنظيمات الأخرى مثل الجماعات الضاغطة.

ويُعرّف الحزب السياسي بأنه: "جماعة من الأفراد تسعى إلى الوصول إلى الحكم وممارسة السلطة بالطرق المشروعة لتحقيق مبادئها المتفق عليها" (بسيوني، 2006، صفحة 298)

يعرف "ريمون آرون" الحزب بأنه: "تنظيم منظم أو تعريف دائم لعدد معين من الأشخاص بهدف ممارسة السلطة، بمعنى الاستيلاء على السلطة أو الاحتفاظ بها".

أما بالنسبة لـ"ماكس فيبر" فإن الأحزاب السياسية تمثل: "جمعيات تركز على الانضمام الحر (رسمياً) هدفها تفويض السلطة إلى قادتها داخل تجمع ما، ولمناضليها النشيطين فرص -مثالية أو مادية- من أجل متابعة أهداف موضوعية أو للحصول على مزايا شخصية أو تحقيق الاثنين معاً، قد تكون جمعيات ظرفية أو دائمة، ويمكن أن تستخدم كل الوسائل للحصول على السلطة". (مشري، 2021/2020، الصفحات 11-12)

فالحزب هو: "تجمع منظم من المواطنين تأسس للدفاع عن أرائهم و مصالحهم و إعلائها ، من أجل تنفيذ برنامج المشاركة في الحياة السياسية بواسطة الأنشطة المكملة والآنية ومؤازرة الناخبين والمرشحين و المنتخبين واستخدام وسائل النقد و التأثير على مجموع الشعب ونوابه واحتمال الوصول إلى السلطة كلياً أو جزئياً". (بسيوني، 2006، صفحة 299)

• المفهوم العقائدي والفكري:

كما أن هناك تعريفات أخرى أكثر شمولاً لمفهوم الحزب، حيث يعرفه "بنجامين كونستان" بأنه: "تجمع أفراد يؤمنون بنفس الفكر السياسي".

ويضيف "كلسن" عنه بقوله أنها: "تجمعات لأفراد يعتنقون نفس الأفكار، تهدف إلى تمكينهم من ممارسة تأثير حقيقي على إدارة الشؤون العامة".

بينما يرى "بيردو" أن الحزب هو: "تجمع أفراد يؤمنون بنفس الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين والسعي للوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير على قراراتها". (الشرقاوي، 2007، صفحة 198)

• المفهوم الماركسي:

يرتبط المفهوم الماركسي للحزب السياسي بشكل عام بالإيديولوجية الاشتراكية، حيث يُعبّر الحزب عن مصالح طبقية اجتماعية، وهو يشكل أحد عناصر البناء العلوي السياسي للمجتمع. يعبر الحزب وفقا لهذا المفهوم عن "مجموعة من الناس تربطها مصالح اقتصادية في المحل الأول، وتحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الإصلاح أو الثورة".

وبناء على ذلك يظهر الفرق بين الأحزاب اليمينية واليسارية؛ حيث يكون الحزب يمينيا حين يقوم على الطبقات المستغلة، أي عندما يتكون من الفئات الإقطاعية أو البرجوازية، ويحاول الوصول إلى الحكم لاستغلال الطبقات الكادحة، ويكون الحزب يساريا حين يتكون من الطبقات الكادحة أو من ممثليها، حيث يكون هدفه السعي إلى وضع حد للاستغلال الطبقي. (حرب، 1978، صفحة 18) فوجود الأحزاب إذن يعبر عن وجود مصالح طبقية اجتماعية متناقضة، أين يتكفل أفراد كل طبقة للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية.

ثانيا: عناصر الأحزاب السياسية

(متى يكون التنظيم حزبا؟) يُشترط توفر مجموعة من العناصر أو الأسس في الأحزاب السياسية حتى يمكن اعتبارها كذلك:

- المبادئ: لا بد أن يكون لكل حزب سياسي مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها ويؤمن بها أفرادها ويعملون من أجل نشرها، قد تكون الإيديولوجية في أغلب الأحيان

الباعث على انضمام الأفراد للحزب، حيث ينبغي على من يريد الانضمام إلى حزب ما أن يكون على دراية تامة بالمبادئ التي يقوم عليها والتي يعمل على الدفاع عنها.

- التنظيم: يعتبر التنظيم الهيكل الذي يجمع المنخرطين في الحزب السياسي وفق هيراركية معينة تنبع من الإيديولوجية التي يقوم عليها الحزب، ويجب أن يكون التنظيم واضحا ودقيقا بحيث يوضح واجبات الأفراد وحقوقهم بشكل كامل، ويتيح التصرف بفاعلية أثناء التنافس في الحملات الانتخابية أو أثناء الصراع مع أحزاب وتنظيمات أخرى.

- القيادة: لكي يكون الحزب منظما تنظيما جيدا لا بد له من قيادة قادرة على توجيهه، وغالبا ما يكون وجود الحزب أول الأمر متعلقا بوجود قيادة أو مجموعة من القادة الذين يتمتعون برؤية واضحة للأهداف التي يسعون لأجلها، كما أن وحدة القيادة تعتبر مسألة ضرورية داخل الحزب.

- الأعضاء: أي وجود مجموعة من المواطنين الذين ينضمون طوعيا إلى الحزب، حيث يعتقدون بمبادئه ويعملون على نشرها والدفاع عنها، ويلاحظ أن عدد الأعضاء لا يؤثر في تكوين الأحزاب السياسية من حيث القلة أو الكثرة، وإن كانت هناك أهمية كبرى للحزب الذي ينضم إليه أكبر عدد ممكن من الأعضاء، إذ أنهم هم الذين يسندونه حتى يتمكن من الوصول إلى السلطة، ومن ممارسة الضغط والتأثير على النظام السياسي.

- السعي إلى السلطة: إن الهدف الأساسي للحزب السياسي هو حيازة السلطة والوصول إلى المناصب السياسية في الدولة التي تمكنه من تنفيذ برنامجه وأهدافه، فالسلطة تمد الحزب بالقوة لتحقيق وعوده الانتخابية، ومباشرته للحكم بشكل مباشر يمكنه من الوفاء بالتزاماته وتعهداته. (أبو الغار، 1979، الصفحات 174-176)

كما يحدد "لابالومبار" و"وينر" أربعة عناصر للدلالة على مفهوم الحزب السياسي:

- استمرارية التنظيم؛ أي وجود تنظيم لا يتوقف المدى العمري المتوقع له على المدى العمري للقادة المنشئين.
- امتداد التنظيم إلى المستوى المحلي مع وجود اتصالات منتظمة داخلية وبين الوحدات القومية والمحلية.
- توافر الرغبة لدى القادة على كل من المستويين المحلي والقومي للقيام بعملية صنع القرار (سواء منفردين أو بالتآلف مع آخرين) وليس مجرد التأثير في السلطة.
- اهتمام التنظيم بتجميع الأنصار والمؤيدين في الانتخابات أو السعي للحصول على التأييد الشعبي. (حرب، 1978، صفحة 7)

ثالثاً: نشأة الأحزاب السياسية

تعتبر فكرة الأغلبية هي الباعث الأقدم على إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي في أوروبا، فمنذ أن هجر الفكر الدستوري نظرية سيادة الأمة وأخذ بنظرية سيادة الشعب، تم نقل السيادة من الأمة للشعب، وقد ترتب على ذلك أن التعبير عن إرادة الأمة أصبح هو تعبير غالبية الشعب وليس تعبيراً للأمة في مجموعها، وبالتالي فإن تعبير الأغلبية لا تلحقه أي قداسة بل هو قابل للنقد والمعارضة من جانب الأقلية. (بن حمودة، 2014، صفحة 289)

كانت فكرة الأغلبية أمراً مرفوضاً في بعض الكتابات الفلسفية، فقد حاجج "جون جاك روسو" في ذلك بقوله: "والواقع أنه إذا لم يوجد عهد سابق فأين يكون عدم الإجماع في الانتخاب، إلزام الأقلية بالخضوع لاختيار الأكثرية؟ ومن أين يحق للمائة الذين يرغبون في سيد أن يصوتوا عن العشرة الذين لا يريدونه مطلقاً؟ وهل قانون أكثرية الأصوات أمر قُرّر بعهد فيفترض الإجماع لمرة واحدة على الأقل؟" (روسو، 2018، صفحة 50)

سبق وجود الانتخابات والهيئات التشريعية وجود الأحزاب السياسية، حيث ظهرت الأخيرة مع توسع الحق في الاقتراع وانتشار حرية التعبير. ظهر نظام انتخابات الهيئة التشريعية في وقت مبكر، ظهر هذا النظام في القرن الثالث عشر في بريطانيا، أما في الولايات المتحدة فقد ظهر في أثناء الفترة الاستعمارية أي ما بين القرنين السابع عشر والثامن عشر. أما حق انتخاب مسؤولين تشريعيين في المراكز العليا فقد تبعه التوسع التدريجي لحقوق المواطنين في التعبير عن أنفسهم في القضايا السياسية والبحث عن المعلومات وتبادلها.

أما حق تأليف الجمعيات ذات الأهداف السياسية الواضحة (الأحزاب السياسية) فقد ظهرت في وقت لاحق. كان يُنظر إلى الأجنحة السياسية والتنظيمات الحزبية، بشكل عام، على أنها خطيرة، وتقسيمية، وهدامة للنظام والاستقرار السياسيين، بالإضافة إلى إضرارها بالمصلحة العامة (دال، 2016، صفحة 109). كان رفض الجمعيات السياسية نابعا من الفكرة الفلسفية القائمة على عدم إمكانية تجزئ الإرادة العامة للأمة، حيث أن ائتلاف مجموعة من المواطنين في "جمعيات جزئية على حساب الجمعية الكبرى (الأمة) فإن كل واحدة من هذه الجمعيات تصبح عامة بالنسبة إلى أعضائها، في حين تبقى خاصة بالنسبة إلى الدولة"، حيث يصبح المعيار في التصويت ليس عدد المواطنين ولكن عدد تلك الجمعيات، وتصير الاختلافات أقل عددا وتعطي نتيجة أقل عمومية، أما إذا كانت لدى إحدى الجمعيات من الكبر ما تتغلب به على البقية، تندثر الإرادة العامة، ولا يكون الرأي الغالب سوى رأي خاص (روسو، 2018، صفحة 76).

كان الرئيس الأمريكي "جورج واشنطن" أحد الذين عارضوا بشدة فكرة وجود الأحزاب السياسية. إذ كان يراها على أنها عامل ضعف للدولة، بما تثيره من شقاق بين الجماعات، فضلا عن كونها عاملا مساعدا على التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، وفي هذا الصدد يقول: يؤدي الحزب إلى اضطراب المجالس العامة وإلى وهن الإدارة العامة. إنه يثير

الفتنة في المجموعة بغيرات واهية وبذعر مزيف، ويهيج كراهية جماعة ضد جماعة أخرى، ويحرض أحيانا على الشغب والتمرد. إنه يفتح الأبواب للنفوذ الخارجي والفساد اللذين يصلان بسهولة إلى الحكومة ذاتها عبر قنوات الأهواء الحزبية، وبالتالي فإن سياسة بلد ما تصبح رهن سياسة وإرادة بلد آخر. (مشري، 2021/2020، الصفحات 5-6)

وقد وضع "روسو" في رأيه احتياطات عند الاضطرار إلى قبول وجود الأحزاب السياسية بتعبيره، "ومن المهم، إذن، ألا تكون في الدولة جمعية جزئية عند قدرة الإرادة العامة على التعبير عن نفسها، وأن يعطي كل مواطن رأيه كما يرى ... ولكنه إذا وُجدت جمعيات جزئية وجب تكثير عددها وأن يحال دون تفاوتها ... فهذه الاحتياطات هي التي تصلح وحدها لجعل الإرادة العامة منورة دائما، ولعدم ضلال الشعب مطلقا". (روسو، 2018، الصفحات 76-77)

تمكنت تلك الجمعيات من البقاء بوصفها جمعيات سرّية بشكل أو بآخر، واستمر ذلك إلى أن خرجت من الظلال إلى العلن، وتحولت في هذا الوقت "الأجنحة" إلى أحزاب سياسية داخل الهيئات التشريعية. وهكذا كان فريق الموالاتة (ins) الذي تولى المناصب الحكومية في زمن معين يعارضه فريق المعارضة (outs). (دال، 2016، صفحة 110)

من الواضح أن النشأة الأولى للأحزاب السياسية كانت من داخل الهيئات التشريعية التي مهدت تكتلاتها المختلفة من أجل حشد الدعم لها سواء داخل الهيئات تلك أو خارجها في شكل تعبئة للمواطنين، لكن مع ذلك فإن هناك بعض الأحزاب السياسية الأخرى لم تكن وليدة الهيئات التشريعية، وإنما تأسست خارجها عن طريق تحول الجمعيات أو النقابات إلى مؤسسات شعبية ذات طابع سياسي، وهو الأسلوب الذي استمر عليه نشوء الأحزاب السياسية الحديثة بعد ذلك.

بشكل عام فقد كانت أخذت نشأة الأحزاب السياسية وتبلور هيكلتها بالمفهوم الحديث مسارا تاريخيا طويلا، أدت إليه تطور العوامل الآتية:

- تبني فكرة الأغلبية في تقرير السياسات.
- اتساع دائرة الاقتراع.
- تشعب وظائف الهيئات التشريعية ومحوريتها في النظم السياسية الحديثة.
- التمتع بحرية التعبير، وانتشار الأفكار المعارضة.

1- الأحزاب السياسية ذات النشأة الداخلية:

- تعتمد نشأة هذا النوع من الأحزاب على عدّة عوامل يتمثل البعض منها في:
- قيام جماعات داخل البرلمان، وهي ما يطلق عليها بالجماعات البرلمانية.
 - تكوين أو ظهور اللجان الانتخابية.
 - حدوث اتصال وتفاعل دائم بين هذه الجماعات واللجان. (السويدي، د.ت، صفحة

(94)

يرى "موريس ديفيرجيه" أن الأحزاب السياسية بالمعنى العصري للكلمة لم تظهر حقيقة إلا بعد سنة 1850، حيث لم توجد قبل ذلك في العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية (ديفيرجيه، 2011، صفحة 6)، وقد كان مصدر نشأة الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية الصراع السياسي في مجلس النواب الذي شكّل في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر مع تأسيس الجمهورية الحديثة، إذ نظّم "توماس جيفرسون" (نائب الرئيس) و"جايمس ماديسون" (زعيم مجلس النواب) أنصارهما في الكونغرس بغية معارضة سياسات الرئيس الاتحادي "جون آدمز" ووزير خزانته "ألكسندر هاملتون". كانت معارضتهما للسياسات الحكومية تستدعي إزاحة الرئيس، ولذلك فإنه لا بد من الفوز في الانتخابات العامة، ومن أجل ذلك كان لزاما عليهما تنظيم أنصارهما في أنحاء البلاد كلها، أين تمكن

جيفرسون وماديسون خلال أقل من عقد من الزمن أن يكونا حزبا سياسيا منظما على جميع المستويات الاتحادية وحتى آخر مجلس بلدي، وكان الحزب بمثابة منظمة تشرف على الحملات الانتخابية، وتقوم على تعبئة المواطنين والتأكد من مشاركتهم في الاقتراع. تحول الحزب الديمقراطي الذي شكّلاه (كانت تسمية الحزب في البداية الحزب الجمهوري ثم أعيد تسميته الجمهوري الديمقراطي، ثم تغير الاسم إلى الحزب الديمقراطي) إلى أول حزب انتخابي في العالم يستند إلى قاعدة شعبية. (دال، 2016، الصفحات 110-111)

تكوّنت "الكتل البرلمانية" التي مهّدت لإنشاء الأحزاب السياسية لأسباب عقائدية أو لأسباب جغرافية أو حال وجود المصالح المهنية المشتركة، لكن السببين الأخيرين كانا الدافع الأول، وقد بدا ذلك في الجمعية العمومية الفرنسية لسنة 1789، أين عمد النواب الذين ينتمون إلى كل مقاطعة في التكتل للحد من الشعور بالغرابة الذي انتابهم حال الوفود من الأرياف، وقد كانت تلك بادرة لعقد الاجتماعات الدورية إلى غاية سعيهم لاجتذاب نواب المناطق الأخرى لتشكيل رأي موحد حول القضايا السياسية الوطنية، أخذت تلك التكتلات تسمياتها وفقا للأماكن التي كانوا يجتمعون فيها، ففي الدستور الفرنسي لسنة 1848 وجدت تكتلات عدّة أمثال: تكتل القصر الوطني، وتكتل المعهد، وتكتل شارع بواتيه، وتكتل شارع كاستيغليون ثم تكتل شارع الأهرامات. (ديفيرجيه، 2011، الصفحات 7-8)

أما بريطانيا فقد عرفت التكتلات البرلمانية في مرحلة سابقة نتيجة لتشكّل البرلمان فيها قبل نظيراتها أولا ونتيجة للصراع بين الملكية والأرستقراطيين، ففي القرن الثامن عشر تحول الجناح الذي يناصر العرش والجناح المعارض الذي تدعمه غالبية الطبقة الأرستقراطية في البلاد، بشكل تدريجي، إلى المحافظين و"ويغز". أما في السويد، وفي ذلك القرن بالذات فإن الخصوم المتحزبين في البرلمان أطلقوا على أنفسهم أسماء طريفة مثل هاتس The Hats (القبعات) وكابس The Caps (القلانس). (دال، 2016، صفحة 110)

ومع كل هذا، فلا يمكن أن نتجاهل أن ظهور اللجان الانتخابية المحلية ارتبط ارتباطاً مباشراً بعملية تطور وانتشار الاقتراع الشعبي، الذي أدى بدوره إلى تكثيف عدد الناخبين، كما كان أسلوب الاقتراع العام ذاته سبباً جوهرياً في انتشار الأحزاب الاشتراكية، وخاصة في بداية القرن العشرين (السويدي، د.ت، صفحة 95)، حيث شهد هذا القرن وما تلاه في معظم البلدان توسع الدائرة الانتخابية وتمتع المزيد من المواطنين بحق الاقتراع الذي حرّموا منه طوال فترة تشكل الأحزاب السياسية.

2- الأحزاب السياسية ذات النشأة الخارجية:

يقصد بالنشأة الخارجية للأحزاب السياسية تلك الأحزاب التي تقوم خارج إطار البرلمان أو التكتل البرلماني، يأخذ الشكل النهائي للحزب وضعه النهائي بتأثير مؤسسة سابقة عليه في الوجود، وتمارس نشاطها السياسي خارج البرلمان وخارج نطاق العمليات الانتخابية، ولذلك نلاحظ تعدد الجماعات والاتحادات أو النقابات والجمعيات ذات النشاط النوعي أو الجماهيري، وهي أنواع من التنظيمات التي تؤدي أو تسهم في نشأة الأحزاب السياسية. (السويدي، د.ت، صفحة 95)

نشأت العديد من الأحزاب السياسية الاشتراكية في بلدان مختلفة في أوروبا من خلال النقابات العمالية، كما أسهمت الجمعيات التعاونية الزراعية وغيرها في نشأة الأحزاب هناك، ففي بريطانيا مثلاً قررت النقابات والتجمعات الزراعية إنشاء جهاز انتخابي أو تحويل نفسها إلى حزب حيث ظهر نتيجة لذلك حزب العمال البريطاني. كان للجمعيات الثقافية والتكتلات الفكرية هي الأخرى دورها في إنشاء الأحزاب السياسية خاصة تلك التي قامت على أساس الفلسفة الاشتراكية، كما أثرت منظمات الطلاب والتكتلات الجامعية على الحركات الشعبية في القرن التاسع عشر في أوروبا التي مهدت لظهور الأحزاب السياسية اليسارية الأولى.

كما ساهمت الماسونية في نشأة الحزب الراديكالي في فرنسا وفي نشأة الأحزاب الليبرالية الأخرى في أوروبا، وفي بلجيكا يبدو تدخلها واضحا، فقد أسس المعلم الأكبر للماسونية البلجيكية سنة 1841 الجمعية السياسية "الأليانس" التي خلقت بدورها جمعيات إقليمية في أنحاء البلاد.

وبالعكس يبقى تأثير الكنائس والفرق الدينية دائما كبيرا، ففي هولندا مثلا أنشأ الكالفينيون حزبا مناهضا للثورة من أجل معارضة الحزب الكاثوليكي المحافظ، وفي سنة 1897 قامت فئة من البروتستانت المتشددين بإنشاء حزب المسيحيين التاريخيين. وتدخلت منظمات كاثوليكية مباشرة في خلق الأحزاب المسيحية اليمينية سنة 1914، وفي ظهور الأحزاب الديمقراطية المسيحية الحالية. وفي فرنسا قامت منظمة الشباب المسيحي الكاثوليكي سنة 1945 بتقديم الكوادر والمناضلين للحزب الديمقراطي المسيحي، وكذلك كان الأمر في إيطاليا وألمانيا الغربية.

بعد النقابات والجمعيات الثقافية والكنائس، يجب ذكر جمعيات المحاربين القدامى على أنها تنظيمات خارجية قادرة على خلق الأحزاب السياسية، حيث كان دورها كبيرا عقب الحرب العالمية الأولى في خلق الأحزاب الفاشية أو الشبيهة بها. لقد كان لجمعيات قدامى المحاربين دور مؤثر في نشأة الوطنيين الاشتراكيين في فرنسا وفي قيام الفاشية في إيطاليا، وفي سنة 1936 تحولت جمعية لقدامى المحاربين تسمى "الصلبان النارية" إلى حزب سياسي خالص سمي الحزب الاجتماعي الفرنسي. (ديفيرجيه، 2011، الصفحات 12-15)

يكمن أحد الفروق بين الأحزاب ذات النشأة الخارجية والأحزاب ذات النشأة الداخلية، في كون أن الأولى تنشأ من القاعدة في الوقت الذي تنشأ فيه الثانية من القمة، ولهذا تمتعت الأحزاب ذات النشأة الخارجية بالوضوح وبأنها أكثر تنظيما من الأحزاب ذات النشأة الداخلية إلى حد ما في فترة زمنية سابقة، كما أن الأحزاب ذات النشأة الخارجية تتميز بنوع من الاستقلال الذاتي عن تلك التي تنشأ في البرلمان. (السويدي، د.ت، صفحة 96)

3- أصل الأحزاب في الدول حديثة الاستقلال:

يمكن بصفة عامة أن نميز بين نوعين من الأحزاب من حيث أصل النشأة في الدول حديثة العهد بالاستقلال: أحزاب نشأت لمقاومة الاستعمار وتحرير البلاد، وأحزاب أنشأتها السلطة القائمة بعد الاستقلال لتقوم بدور السند.

ومن الأمثلة على الأحزاب الأولى: حزب الوفد المصري، وحزب الاستقلال المغربي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وحزب المؤتمر الهندي، والحزب الوطني الإندونيسي.

ومن الأمثلة على الأحزاب الثانية: حزب المصلحة الوطنية في السلفادور، والحزب الثوري الدستوري في المكسيك، والاتحاد الاشتراكي في السودان، والاتحاد الاشتراكي في مصر.

ويلاحظ أن عددا كبيرا من الدول حديثة العهد بالاستقلال تصدر قوانين بمنع الأحزاب، وذلك لتفادي الصراعات التي يمكن أن تمزق وحدة الدولة. (الشرقاوي، 2007، الصفحات 206-207)

رابعاً: وظائف الأحزاب السياسية

في الديمقراطيات الليبرالية يتم ربط الحزب بالإطار البرلماني فالحزب هو عبارة عن مجموعة من الأفراد تصوغ أو تعبر عن القضايا الكبرى المشتركة بين أعضاء هذه المجموعة، وقد لا تهتم إلا بتنظيم نفسها بغرض المشاركة بنشاط وفاعلية في المنافسة على المناصب الانتخابية. ولهذا ففي نظم الحكم التعددية تعتبر الأحزاب السياسية بمثابة مؤسسة يكون لديها القدرة المناسبة في التأثير الشعبي على الحكومة، ويتم ذلك من خلال إعطاء

الفرصة للأغلبية أن تصوت في عملية الانتخاب التعددية بكل حرية. (بلكيس، 2004، الصفحات 15-16)

يتميز الحزب السياسي باستخدام الطرق والوسائل المشروعة للوصول إلى السلطة، وبهذا يختلف الحزب السياسي عن الجمعيات والتنظيمات السرية التي تعمل على الإطاحة بنظام الحكم القائم بوسائل وطرق غير مشروعة. و يبقى الهدف الأساسي للأحزاب السياسية هو الوصول إلى السلطة لممارسة الحكم بناء على انتخاب المواطنين لهم. (عبد الغني، 1996، صفحة 100)

تؤدي الأحزاب السياسية في مختلف الأنظمة السياسية أدوارا متعددة:

1- الإعلام والتواصل:

يقول "دافيد آبتز" "إن حدى الوظائف الأساسية للأحزاب السياسية هي هيكله الرأي العام وقياس مواقفه ونقلها إلى المسؤولين الحكوميين والزعماء المسيرين، وذلك بطريقة يصبح معها الحكام والمحكومون والرأي العام والسلطة قريبين بعضهم من بعض". فالأحزاب السياسية ليست مجرد هيئة محايدة، وإنما هي وسائط بين الحكام والمحكومين، فهي من ناحية تحلل وتبرز الأحداث بالاعتماد على مطالبها وإلى ما تتطلع إليه، وتُعدُّ المواطنين وتجعلهم في حالة تعبئة ضد كل قرار لا يتلاءم مع مصالحهم، إنها تقوم بدور الحافز الذي يجمع بين الآراء الفردية المتضاربة المتفرقة وبين الطموحات الكامنة المستترة بصورة بناءة في عقيدة شاملة، وعليه فهي تساهم في التعبير عن الإرادة العامة وتوجيهها. (السويدي، د.ت، صفحة 97)

كما تعمل الأحزاب السياسية على توفير الاتصال الدائم بين الناخبين ونوابهم، حيث يحرص النواب على صلتهم مع الناخبين حتى يضمنوا إعادة انتخابهم. تضمن الاجتماعات الدورية التي تشرف عليها الأحزاب السياسية حصول الناخبين على المعلومات التي تهمهم

وتقديم مطالبهم واحتياجاتهم للنواب الذين يمثلونهم، حيث يؤدي مناخ الأحزاب دوراً رئيسياً فيها، إذ يحرصون على تنظيم اللقاءات والدفاع عن آراء نوابهم وينقلون إليهم آمال الناخبين ومصالحهم، فهم أداة لتعبئة الرأي العام كما أنهم وسيلة لجمع المعلومات. (الشرقاوي، 2007، صفحة 210)

يجب التنبيه إلى أن الأحزاب السياسية عادة ما تقوم بدورها كوسيط بين الناخبين والمسؤولين بشكل غير مُرضٍ، فهي تحاول، عندما تكون في مركز الحكم، أن تصور الأشياء بصورة تفاؤلية وبطريقة تبعث على الأمل، وبالعكس، عندما تكون في المعارضة فإنها تتجه إلى تضخيم الأمور والتهويل من الوضع القائم.

2- التأيير والتثقيف السياسي:

تعتبر عملية تأيير الناخبين بغية الحصول على مساندتهم بالأساس عملية إيديولوجية، أي أن الأحزاب السياسية تستهدف تعليم الأفراد حول السياسات التي يرغبون في اتباعها مع ممثليهم، وبذلك فهي تسهم في إكساب المزيد من الوعي السياسي، ويستدعي ذلك العمل تكوين الأفكار والمناهج وبلورتها في إطار نظري واضح المعالم يمكن للأفراد أن يتبنوه ويدافعوا عنه. تختلف وظيفة تأيير المواطنين وتكوينهم حسب طبيعة الأنظمة السياسية، ففي الصين مثلاً يقوم الحزب الشيوعي بعملية تأيير المجتمع بأكمله، أما في الدول ذات الديمقراطيات الليبرالية لا تؤدي الأحزاب السياسية أكثر من صمام أمان مهمتها توجيه الأزمات وتسكينها والحد من تفاقمها.

تكتمل وظيفة التأيير بوظيفة التثقيف، فالأحزاب السياسية تقوم بدور المحرض لجعل المواطنين يتخطون مصالحهم الشخصية الآنية، من أجل الظفر بالمصلحة العامة للمجتمع بأكمله، وعلى هذا المستوى بالذات تتميز الأحزاب السياسية عن الجماعات الضاغطة التي تعمل لإشباع مصالح بعض الأفراد أو المجموعات الخاصة، إلا أن التثقيف لا يتوقف عند

هذا الحد، وإنما يتعداه ليشمل توعية المواطنين ورفع مستواهم التعليمي والثقافي، لكي يتمكنوا من فهم الظواهر التي تتفاعل في محيطهم الاجتماعي، وتفسير الأحداث السياسية. (السويدي، د.ت، الصفحات 97-98)

3- اختيار المرشحين للانتخابات:

تختار الأحزاب مرشحيها في الانتخابات وتقدمهم للناخبين على أنهم مرشحو الحزب، وعلى الرغم من وجود المرشحين المستقلين في بعض الأحيان في الانتخابات، إلا أن أغلب المترشحين الذين يفوزون في الانتخابات على اختلاف مستوياتها يكونون مرشحين من قبل أحزاب سياسية أو مدعومين بها، فالحزب السياسي يكون أقدر على الدعاية الانتخابية من حيث التمويل ومن حيث هيكلته في مستويات متعددة ومن حيث مناضليه الذين يشكلون الحجر الأساس في العملية الدعائية.

تختلف وسائل اختيار المرشحين باختلاف نوع الحزب وتركيبته، فأحزاب الكوادر تعهد إلى لجان متخصصة من الشخصيات البارزة في الحزب بمهمة انتقاء المرشحين، يعني هذا أن عملية اختيار المرشحين تقوم بها طبقة أوليغارشية ضيقة ومغلقة. وفي نهاية القرن التاسع عشر تبنت الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً جديداً هو الانتخابات الأولية التمهيدية، إذ تجري انتخابات تمهيدية داخل الحزب لاختيار مرشحيه في الانتخابات العامة، حيث تختار اللجان الأوليغارشية المرشحين الذي يجري عليهم الانتخاب الأولي داخل الحزب. أما الأحزاب الجماهيرية فتختار مرشحيها عن طريق عقد مؤتمرات قومية أو محلية يساهم فيها جميع أعضاء الحزب، حيث يتم اختيار المرشحين عن طريق الانتخاب. (الشرقاوي، 2007، الصفحات 209-210)

4-تجميع المصالح الاجتماعية:

في المجتمعات العصرية عامة تؤدي الأحزاب السياسية دور المبلور للمصالح الاجتماعية، والمُبْرز للمطالب والاحتياجات لربطها ببدائل السياسة العامة، والبرامج الملبية لها. وتتوقف الطريقة التي تستخدم في تجميع الموارد وتوحيدها على عدد الأحزاب السياسية في الساحة، ففي أمريكا وبريطانيا التي يهيمن فيها حزبان سياسيان يحاول كل منهما أن يستقطب أوسع الجماهير الشرائح، فإن برامجها تحرص على أن تتسع وتستجيب للمصالح العامة لأوسع قاعدة جماهيرية، بدلا من أن توجه نحو مصالح الأقليات والجماعات الضاغطة.

أما في المجتمعات التي تأخذ بالتعددية الحزبية، فإن الأحزاب لا تبذل جهدا كبيرا في تجميع المصالح وتوحيدها قدر اهتمامها بمصالح محددة وضيقة، كما هو الحال في فرنسا. ومع ذلك فإن الأحزاب السياسية تظل في كل الأحوال غير الجماعات المصلحية في وظيفتها، وفي دورها فهي لا تتبنى قضايا صغيرة أو مصالح فئة صغيرة، بل تناصر مواقف وسياسات تتسم بالعمومية وبعض الشمولية.

أما في الأقطار ذات الحزب الواحد كما كان الحال في الاتحاد السوفياتي وبعض الدول الاشتراكية الأخرى، فإن دور الحزب يتمثل في الهيمنة الكاملة على صنع السياسات العامة. (أندرسون، 2007، صفحة 66)

5-المشاركة في صنع السياسات العامة:

إن السياسة العامة قد تكون قائمة من خلال بروز دور الأحزاب السياسية وتجليها بشكل واضح في تبني سياسة عامة معينة من خلال مناقشتها، مثل بروز الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية في أمور عديدة تتعلق مثلا بالرفاهية

الاجتماعية وبالسياسات العامة الاقتصادية، والشؤون الخارجية، حيث يحتدم النقاش في إطار التوجهات والخلفيات الإيديولوجية لكل حزب. (الفهداوي، 2001، صفحة 80)

تباشر الأحزاب السياسية عملية صنع السياسات العامة خاصة في النظم الديمقراطية، أين تتشكل الهيئات التشريعية والتنفيذية من ممثلي الأحزاب السياسية الذين تم انتخابهم من قبل المواطنين، إذ تقع على عاتق مؤسسات البرلمان سن التشريعات القانونية المناسبة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ويتصدى المسؤولون التنفيذيون لجعلها سياسات عامة بناء على البرامج التي طرحوها والوعود التي قدموها أثناء حملاتهم الانتخابية.

خامسا: أنواع الأحزاب السياسية

في الوقت الحاضر يوجد أنواع عديدة من الأحزاب السياسية في دول العالم المختلفة كما توجد عدة تصنيفات فقهية لأنواع الأحزاب السياسية المعاصرة.

1-التصنيف الأول: وهو تصنيف "موريس ديفرجيه" الذي ميّز بين نوعين من الأحزاب السياسية:

أ- أحزاب الأطر (الكوادر، القلة):

يرتبط هذا النوع من الأحزاب السياسية بطبيعة الأشخاص الذين يؤثرون فيه، فالأحزاب هذه لا تستهدف جمع أكبر عدد من الأعضاء بقدر ما تستهدف لقاء المرموقين معها وإدخالهم في عضويتها، كما تهتم بالتنوع وتقدمها على الجانب الكمي (السويدي، د.ت، صفحة 100). تكون الشخصيات التي تسعى أحزاب الأطر إلى ضمها إليها بارزة إما بسبب مكانتها الأدبية التي تمكنها من ممارسة تأثير معنوي، وإما بسبب ثرائها الي يساعدها في تغطية نفقات الحملات الانتخابية. (الشرقاوي، 2007، صفحة 213)

يتم الاتصال بالناخبين في هذه الأحزاب عن طريق لجان محلية تتمتع باستقلال واسع، لذلك درجت العادة على اعتبار الأحزاب السياسية الأطر كأحزاب رأي، وذلك مع المقارنة مع الأحزاب الإيديولوجية، فالأولى تكتفي غالباً بالتعبير عن الآراء التي سبق تواردها بين أعضائها، أكثر مما تهتم بامتلاك عقيدة محلية موضوعة سلفاً، أضف إلى ذلك أنها تهتم بالتركيب الاجتماعي الموجود وتقبله، ولا تتطلب أكثر من إدخال بعض التعديلات والإصلاحات التي تحسن الوضع وتطوره في الدولة الليبرالية. (السويدي، د.ت، صفحة 100)

يتفق تكوين وهيكل أحزاب الأطر مع الليبرالية بمفهومها الذي كان سائداً خلال القرن التاسع عشر، وهي الليبرالية التي كانت تعتمد على الطبقة البرجوازية (الأحزاب الليبرالية) أو على الطبقة الأرستقراطية (أحزاب المحافظين)، كما كانت متوافقة مع مبدأ تقييد الاقتراع وبداية تطبيق الاقتراع العام، حيث كان الناخب يضع ثقته في صفوة مختارة لها مكانتها الاجتماعية (الشرقاوي، 2007، صفحة 214). فأكثر الأحزاب الأوروبية المحافظة والأحزاب الأمريكية هي أحزاب أطر، إذ أن أعضائها يختارون عن طريق انتقائهم بواسطة زملائهم القدامى، وعلى الرغم من تحديث أساليب عمل هذه الأحزاب وتغلغلها بين الناخبين، إلا أن زعماءها ما زالوا يعينون بواسطة التزكية والانتقاء. (السويدي، د.ت، صفحة 100)

ب- الأحزاب الجماهيرية:

هي أحزاب أكثر انفتاحاً من أحزاب الأطر، إذ تعمل على جمع أكبر قدر من الأعضاء، فالعضوية تكتسب في هذه الأحزاب بصورة مباشرة، والمنتسب إليها يعتبر عضواً فيها لأنه يحمل بطاقتها ويدفع اشتراكاً لها، ولكن السمة المميزة للأحزاب المذكورة تتمثل في المركز والأهمية الممنوحة لمجموع مناضلي الحزب في تركيبه وعمله، بالإضافة إلى أن مسيري الحزب المنتخبين بشكل أو بآخر من القواعد الحزبية، يتمتعون بحرية التصرف تجاه أعضاء الحزب الحائزين على وكالة تمثيلية برلمانية، كذلك فإن سياسة الحزب تحدد في

مؤتمرات دورية تسمح بأن يكون لآراء ووجهات نظر الأعضاء والمنتسبين له مزيد من التأثير والقوة. (السويدي، د.ت، صفحة 101)

ظهرت أحزاب الجماهير في الدول الغربية مع انتشار الاشتراكية ثم الشيوعية، وقد كان للأحزاب الاشتراكية فضل ابتكار هذا الشكل من أشكال الأحزاب مع بداية القرن العشرين، ثم نقلت الأحزاب الشيوعية والأحزاب الفاشية عن الأحزاب الاشتراكية هذا الشكل الجماهيري للحزب مع إدخال تعديلات غير جوهرية على النظام. وترجع أحد أسباب نشأة أحزاب الجماهير إلى دوافع مالية ملحة، فبينما لم تكن لدى أحزاب اليمين أي مشكلة مالية لأنها تضم أعضاء قادرين على تمويلها، واجهت الأحزاب اليسارية مشكلة نقص الأموال، ولهذا حرصت الأخيرة على جمع أكبر قدر من الأعضاء وجعلتهم يدفعون اشتراكا سنويا أو شهريا لتمويل خزانة الحزب. أما السبب الآخر وراء نشأة الأحزاب الجماهيرية فهو الرغبة في نشر الثقافة السياسية بين طبقة العمال التي لم تكن لديها معلومات عن الحياة السياسية أوائل القرن التاسع عشر، ولتحقيق هذا الغرض كانت الاجتماعات الدورية لأقسام الحزب تأخذ شكل محاضرات سياسية مسائية، تهدف إلى نشر الثقافة السياسية بين الجماهير وتحثهم على ممارسة حقوقهم السياسية. (الشرقاوي، 2007، صفحة 215-216)

يختلف الحزب الشيوعي عن الحزب الاشتراكي في كون الأول أكثر شعبية من ناحية، ولكنه أقل ديمقراطية من ناحية ثانية، فتتظيمه يقوم على الخلية المكونة في المصنع أو المؤسسة، وليس كما هو الحال في الأحزاب الاشتراكية التي تقوم على خلايا محل الإقامة أو السكن، وبالتالي فالخلية الشيوعية تتألف من مجموعة عددية أقل من المجموعة في حالة الخلية الاشتراكية، وعليه فهي تقيم علاقة أقوى وأمتن بين أعضائها. (السويدي، د.ت، صفحة 102)

2-التصنيف الثاني: لم يستطع التصنيف السابق أن يشمل جميع الأحزاب السياسية خاصة مع ظهور أشكال جديدة للتنظيمات الحزبية. اقترح عالم السياسة الفرنسي

"جون شارلو" تصنيفا جديدا لا يقتصر على الإيديولوجية والتنظيم الظاهري للحزب، ولكنه يتعداه إلى أهداف الحزب وإستراتيجيته، وهو على ثلاثة أنواع:

أ- أحزاب الأعيان:

تعني أن الحزب يتألف في جوهره من الشخصيات المرموقة في المجتمع، سواء كان ذلك على صعيد التأثير والسمعة التي تتمتع بها، أم على صعيد الثروة التي تسمح لها بتمويل الانتخابات لمرشحي الحزب، ولهذا يمكن القول أن هذه الأحزاب ليست أكثر من تعبير سياسي للطبقة المهيمنة ولاسيما الطبقة البرجوازية والأعيان في المجتمع.

ب- أحزاب المناضلين:

تقوم أحزاب المناضلين بإعطاء اهتمام أكبر للمنتسبين والمناضلين في صفوفها، والذين يدفعون اشتراكا، ويبدلون نشاطا شخصيا لمصلحة الحزب، لكي يتمكن من مواصلة عمله من الناحية المادية، وبالتالي فإن هؤلاء الأعضاء المناضلين يمارسون تأثيرا كبيرا في نجاح الحزب واتخاذ قراراته.

ج- أحزاب التجمع:

تهتم هذه الأحزاب، قبل كل شيء، بناخبها، أي بمجموعة المواطنين الذين يقترعون للحزب ويناصرونه (السويدي، د.ت، صفحة 104). حيث أن هناك أحزابا ذات ميول يمينية أو معتدلة تضم أعدادا كبيرة من الأعضاء، أي يمكن اعتبارها أحزابا جماهيرية، وهي ليست أحزابا قائمة على إيديولوجية جامدة ومحددة، فما يشغلها هو أن تحوز على إعجاب الناخبين وأصواتهم في الانتخابات. (الشرقاوي، 2007، صفحة 219)

3-التصنيف الثالث: يفرق بين الأحزاب السياسية في هذا التصنيف إلى نوعين:

أ- الأحزاب المباشرة:

وهذا النوع هو الأصل مثل الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يتألف من أفراد وقعوا على عريضة انضمام للحزب ويدفعون اشتراكا شهريا ويحضرون بشكل منتظم اجتماعات شعبتهم المحلية.

ب- الأحزاب غير المباشرة:

وهي استثناء ويمثل هذا النوع حزب العمال البريطاني، الذي تكون من مجتمعات فكرية اتحدت من أجل تكوين تنظيم انتخابي مشترك. وتتفرع الأحزاب غير المباشرة إلى ثلاث فئات: الأحزاب الاشتراكية، والكاثوليكية، والأحزاب الزراعية.

4-التصنيف الرابع: يميز فيه بين ثلاث أنواع من الأحزاب:

أ- الأحزاب ذات الأغلبية :

وهي الأحزاب التي تملك الأغلبية المطلقة في البرلمان، وكما أن هذه الأحزاب توجد بصفة استثنائية في الأنظمة التعددية في حين يكون ووجودها عاديا في نظام الثنائية الحزبية.

ب- الأحزاب الكبيرة:

ليس لها أمل في الحصول على الأغلبية المطلقة إلا بالمشاركة وسط حكومة ائتلافية وإذا تواجدت في المعارضة فإنها تستطيع أن تمارس دورا مؤثرا .

ج- الأحزاب الصغيرة:

لا تستطيع أن تؤدي إلا دورا مكملا سواء في الحكومة أو المعارضة.

5-التصنيف الخامس: رتب الأستاذان "بيير لالمبير" و"أندريه ديميشيل" الأنواع

المختلفة للأحزاب السياسية داخل أربعة مجموعات رئيسية كما يلي:

- أ- الأحزاب البرجوازية التقليدية: وتشمل أحزاب المحافظين والأحرار .
- ب- الأحزاب الماركسية: وتضم الأحزاب الاشتراكية والشيوعية.
- ج- الأحزاب الدينية: وتحتوي على الأحزاب الكاثوليكية من جهة والأحزاب البروتستنتية من جهة أخرى.
- د- أحزاب المزارعين: التي توجد بصفة أساسية في الدول الإسكندنافية.

سادسا: النظم الحزبية

يقصد بالنظم الحزبية تلك العلاقات التي تتشكل بين الأحزاب السياسية داخل النسق السياسي من جهة وبينها وبين أجهزة الدولة من جهة أخرى، تتحدد تلك العلاقة بناء على عدد الأحزاب السياسية التي توجد، وبالتالي فإن عدد الأحزاب السياسية والعلاقة بينها واحتمال وصولها للسلطة يشكل في النهاية النظام الحزبي لدولة ما.

بناء عليه يمكن تصنيف النظم الحزبية وفق معيار العدد ومعيار التنافسية، فالنظم التي يتشكل منها أكثر من حزب سياسي يفترض فيها أن تكون نظاما تنافسية، لكن لا يمكن الجزم بذلك أو نفيه إلا من خلال عرض تجارب الدول التي تظهر إمكانية وصول أحزاب عدة للسلطة من عدمه، فعلى الرغم من التعددية إلا أنه يمكن أن يهيمن على السلطة حزب واحد كبير قادر على الفوز في معظم الانتخابات، أو يمكن أن يهيمن حزبان يتداولان السلطة بينهما بشكل دوري. في المقابل لا تظهر مشاكل تتعلق بالتصنيف عندما نبحث في نظام سياسي يسمح بوجود حزب واحد فقط، أين يُلغى مفهوم المنافسة الحزبية في ظل أحادية حزبية يهيمن فيها حزب واحد على جميع مظاهر الحياة السياسية.

1-النظم الحزبية التنافسية:

قدّمت بلدان أوروبا الغربية البيئة الأساسية لنشأة النظام الحزبي التنافسي، ونموه التاريخي. ولا شك في أن في مقدمة الأسباب التي تفسر ذلك هو أن نشأة الأحزاب الأولى فيها ارتبطت بالأجنحة والمنتديات والكتل التشريعية من بين النبلاء والأعيان الذين اختلفوا فيما بينهم، وتنافسوا للوصول إلى السلطة السياسية، ورأوا في التنظيم الحزبي أداة لدعم تجمعاتهم. وبذلك فإن البدايات الأولى للأحزاب المعاصرة في الغرب ارتبطت بدرجة التنافس العلني حول ممارسة القوة السياسية.

مع بداية نشأة أحزاب سياسية جديدة توجهت إلى الجماهير لتعبئتها، أصبح لزاما على الأحزاب الأولى إما أن تجاري الأنماط والأساليب الجديدة وتتحول هي بنفسها إلى أحزاب جماهيرية، وإما أن تختفي كلية. هذه النهضة في النظم التنافسية الأوروبية وضعت الأحزاب في قلب العملية السياسية. (حرب، 1978، صفحة 118)

إن النظم التنافسية تتدرج في درجة التنافس المسموح بها للأحزاب، وفي مدى الحرية المتروكة لتكوين الأحزاب، وفي نوع العلاقات المتبادلة بين الأحزاب المتنافسة. (الشرقاوي، 2007، صفحة 220) لذلك يبدو أن هناك أشكالا عدة للنظم الحزبية التنافسية، وقد اختلف الباحثون في تصنيفها.

• تصنيف سارتوري:

يصنف "جيوفاني سارتوري" في كتابه "الأحزاب والنظم الحزبية" النظم التنافسية في أربعة أقسام هي: نظم تعددية مستقطبة أو متطرفة، ونظم تعددية معتدلة أو محدودة، ونظم الثنائية الحزبية، ونظم الحزب الغالب.

يصف "سارتوري" النظام الحزبي بأنه نظام تعددية مستقطبة أو متطرفة إذا وجد عدد من الأحزاب يدور حول خمسة أو ستة أحزاب، ويرى أن هذا النوع من نظم التعدد الحزبي

يتم بخصائص كثيرة أهمها، أولاً: وجود أحزاب مناقضة للنظام، أي أحزاب معارضة فعال، ثانياً: وجود تعدد في المعارضة؛ أي عدم توحيد المعارضة في قوة مشتركة تواجه الحكومة وتقدم نفسها كبديل لها، وبعبارة أخرى ففي التعددية المستقطبة لا تستطيع المعارضة أن تجمع قواها، بل إن كلا من أحزابها قد يكون أقرب للحكومة من أحزاب المعارضة الأخرى.

أما النظم التعددية المعتدلة، فيقصد بها تلك النظم التي يقع النظام الحزبي فيها بين نظام الثنائية الحزبية من ناحية، ونظام التعددية المستقطبة أو المتطرفة من ناحية أخرى، أي هي النظم التي تشتمل على عدد من الأحزاب بين الثلاثة وخمسة أحزاب، وعند تحديد تلك النظم تظهر فيها كل من ألمانيا الاتحادية، وبلجيكا، وإيرلندا، والسويد، وأيسلندا، ولكسمبورج، والدانمارك، وسويسرا، وهولندا، والنرويج في فترات مختلفة وحتى منتصف الثمانينات.

أما نظم الثنائية الحزبية، وعلى الرغم من الاختلاف بين الدارسين حول عدد تلك النظم في العالم، فلا شك في أن أبرزها يتمثل في ثلاثة، وهي: بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا، ويضاف إليها بدرجة أقل من الاستمرارية كل من النمسا وكندا، ويلخص "سارتوري" الخصائص العامة لتلك النظم في وجود حزبين في موقع يمكنهما من التنافس للحصول على الأغلبية المطلقة للمقاعد، وقدرة كل من الحزبين على النجاح فعلياً في تحقيق أغلبية برلمانية كافية، ورغبة الحزب الذي ينجح في أن يحكم بمفرده، مع بقاء انتقال السلطة من أي حزب منهما إلى الآخر احتمالاً قائماً.

النوع الرابع من النظم التنافسية لدى "سارتوري" هو نظم الحزب المسيطر أو الغالب أو المهيمن، ويقصد بالحزب المسيطر ذلك الحزب الذي يتقدم بمساحة كبيرة على كافة الأحزاب الأخرى، في إطار من التعدد الحزبي. وينبغي التشديد على أن هذه النظم تنتمي للنظم التنافسية، فالأحزاب السياسية الأخرى غير الحزب الرئيس، لا يسمح لها فقط بالوجود، وإنما توجد كمنافسة قانونية وشرعية وإن لم تكن فعالة بالضرورة، أي يمكن القول أن إن الأحزاب الصغيرة هي بحق أنداد للحزب الغالب، وينتج عن هذا أن الحزب الغالب يمكن في أي

لحظة أن أن يفقد مكانته، وعندما يقع ذلك تنتفي طبيعة النظام كنظام للحزب الغالب. فنظم الحزب الغالب تنتمي إلى النظم التنافسية من زاوية أن الأحزاب الموجودة في النظام تتمتع كلها بفرص متكافئة. (حرب، 1978، الصفحات 119-121)

• تصنيف "الموند":

يقدم "جبرائيل ألموند" تصنيفا آخر أكثر تعقيدا للنظم الحزبية التنافسية، بناء على المعيار الذي يمكن التقسيم من خلاله. فالنظم التنافسية تنقسم من حيث عدد الأحزاب السياسية المكونة لها إلى: نظم تعدد الأحزاب، ونظم ائتلافات الأغلبية، ونظم الحزبين، ومن حيث علاقتها مع بعضها إلى: نظم توافقية، ونظم تصالحية، ونظم تصارعية.

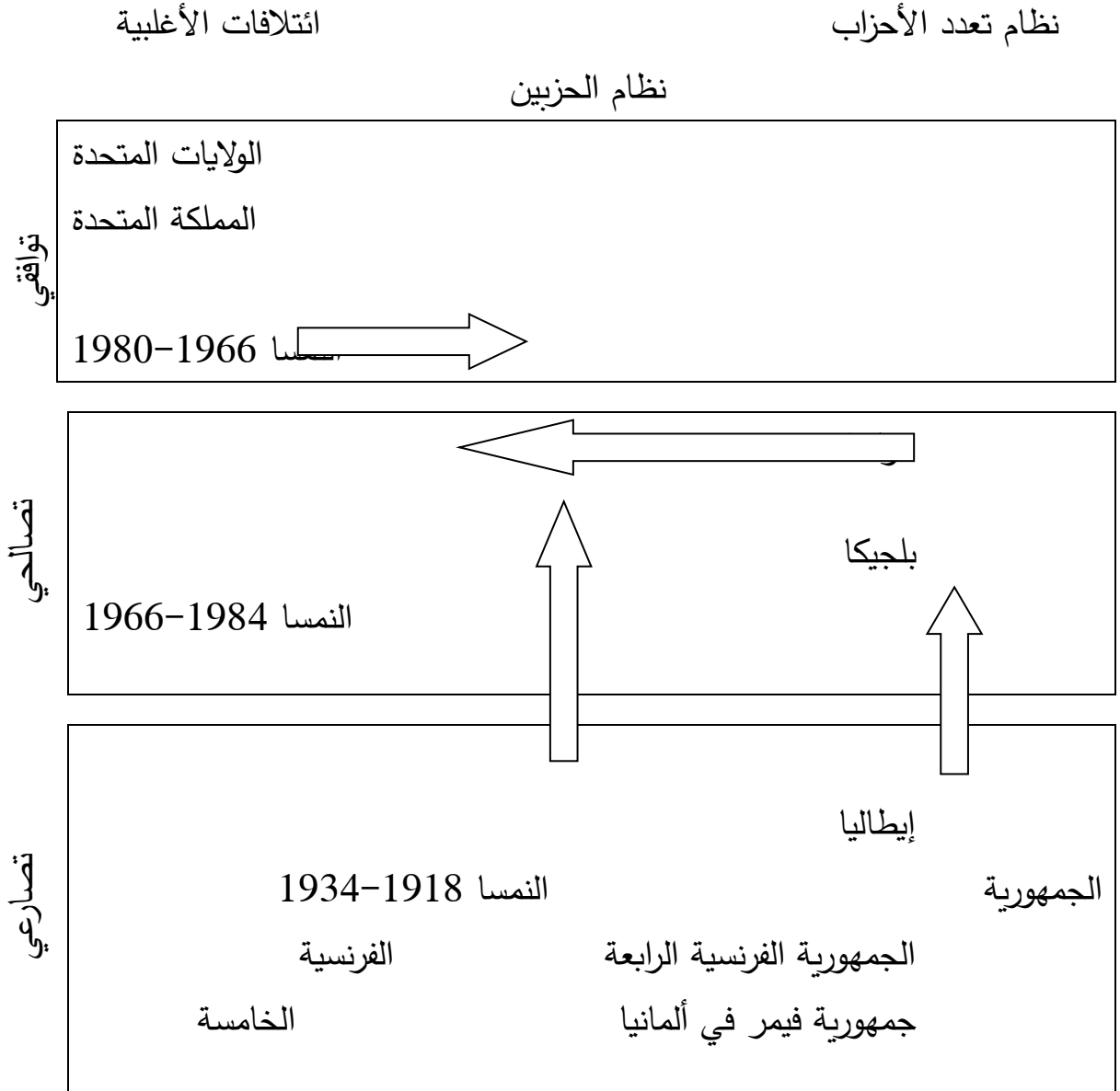
يُميّز "الموند" بين نظم أحزاب الأغلبية ونظم تعدد الأحزاب، ويقوم بترتيبها وفقا لدرجة العداء والخصومة النسبية داخل وبين الأحزاب. إن عدد وقوة الأحزاب تؤثر على النشاط التشريعي وعلى عملية تشكيل الحكومة. فنظم أحزاب الأغلبية، إما أن يهيمن عليها حزبان مهمان وتؤدي القوانين الانتخابية عادة إلى خلق أغليات تشريعية لأحد هذين الحزبين، مثلما هو الحال في بريطانيا ونيوزيلندا. أما في نظم تعدد الأحزاب، فإن الأحزاب، وتأييد الناخبين، والقوانين الانتخابية مجتمعة تؤدي عمليا إلى ضمان أنه لا يمكن لحزب واحد أن يفوز بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي. وعادة ما تكون عملية تجميع المصالح عن طري فالمساومات الحزبية حاسمة في تشكيل اتجاهات السياسة العامة.

إن وجود عدد كبير من الأحزاب يؤدي، في حد ذاته، إلى عدم الاستقرار الحكومي. الأكثر أهمية هو درجة العداء والخصومة أو الاستقطاب بين الأحزاب. يصنف "الموند" النظام الحزبي على أنه نظام توافقي أو اتقائي إذا كانت الأحزاب الفائزة بمعظم مقاعد المجلس التشريعي ليست متباعدة بدرجة كبيرة في مواقفها تجاه السياسات العامة، وتوجد بينها درجة معقولة من الثقة تجاه بعضها البعض وتجاه النظام السياسي. أما إذا كان

المجلس التشريعي تهيمن عليه أحزاب متباعدة جدا في مواقفها تجاه القضايا المختلفة، أو أن درجة عدم الثقة والعداء مرتفعة تجاه بعضها وتجاه النظام السياسي، فإن هذا النظام الحزبي هو نظام تصارعي. وإذا كان النظام الحزبي يتميز بوجود مزيج من الخصائص التوافقية والتصارعية معا، فإنه يصنف على أنه نظام تصالحي أو تراضي.

ويمكن اعتبار الولايات المتحدة وبريطانيا المثالين المعاصرين لنظم أحزاب الأغلبية توافقية، وتعطي النمسا في الفترة 1918-1934 أفضل مثال عن نظام أحزاب الأغلبية التصارعي، أما فرنسا وإيطاليا وألمانيا في عهد جمهورية فيمر فتوفر أمثلة واضحة لنظم تعدد الأحزاب التصارعية، ويبرز النظام التصالحي في البلدان التي يوجد بها صراع وعداء كبير على أساس ديني أو إثني أو طبقي. (أالموند وآخرون، 1996، الصفحات 213-218)

الشكل رقم 01: تصنيف النظم الحزبية وفقا لعدد الأحزاب ودرجة العداء بينها



المصدر: ألموند وآخرون، 1996، صفحة 214.

على الرغم من الاختلافات، إلا أنه يمكن في المجمل التمييز بين ثلاثة أنواع من النظم التنافسية، هي نظم تعدد الأحزاب، ونظم الثنائية الحزبية، ونظم الحزب المسيطر، مع انقسام كل منها إلى نظم فرعية.

أ- نظم تعدد الأحزاب:

تتبنى أغلب الدول الغربية نظام تعدد الأحزاب بدرجات متفاوتة، باستثناء بعض الدول الأنجلوساكسونية، ويرى الباحثون أن النظام الحزبي في الديمقراطيات الغربية يقوم بدور أساسي وهو تخفيف واحتواء صراع الطبقات. تتراوح النظم الغربية بين تفضيل نظام تعدد الأحزاب أو نظام الحزبين، ويتوقف اختيار أي دولة بين النظامين على درجة جمود الفواصل بين الطبقات الاجتماعية داخل هذه الدولة، وعلى مدى قوة وعي الطبقات، إذ تميل الدول إلى نظام تعدد الأحزاب إذا كانت الفواصل شديدة بين الطبقات، وكان وعي الطبقات قويا، أم إذا كانت الفواصل غير شديدة فإنه يمكن تجميعها في طبقتين، وبالتالي تميل الدولة إلى نظام الحزبين.

1. تعدد الأحزاب الكامل أو التام:

يقصد يتعدد الأحزاب التام النظام الذي يوجد فيه عدد كبير من الأحزاب الصغيرة التي لا تحاول التكتل أو التجمع، إذ يحاول كل حزب أن يتمسك بموقفه المتشدد الذي يعبر عن مصالح فئة محددة، دون أن يهتم بمحاولة التوفيق بين مصالح هذه الفئة ومصالح الفئات الأخرى. وهكذا يبدو كل حزب في ظل نظام تعدد الأحزاب التام كما لو كان المتحدث الرسمي باسم فئة خاصة، بل إنه يمكن أن يقال أن الحزب يتصرف كما لو كان جماعة من جماعات الضغط يدافع عن المصالح الخاصة أكثر من اهتمامه بالمصلحة العامة. تعتبر فرنسا في ظل الجمهورية الرابعة نموذجا لتعدد الأحزاب التام.

2. تعدد الأحزاب المعتدل:

يعني نظام التعدد المعتدل وجود تحالف ثابت ومتجانس بين الأحزاب يؤدي إلى تكوين جبهتين كبيرتين، كل جبهة تضم عددا من الأحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسية، هاتان الجبهتان تتقدمان للناخب ببرنامجين بحيث يسهل عليه الاختيار، كما تقوم كل جبهة مكونة

من عدد من الأحزاب بالعمل معا كوحدة واحدة داخل البرلمان. يؤدي هذا الائتلاف والتكتل إلى إدخال تعديل جوهري على نظام تعدد الأحزاب إلى حد يجعله شبيها بنظام الحزبين. يتوقف هذا النظام على طبيعة الأحزاب الداخلة في التحالف وما إذا كانت أحزابا جامدة تفرض على النواب المنتمين إليها التصويت على نحو معين، أم أحزابا مرنة تترك لأعضائها حرية التصويت. برز هذا النظام في ألمانيا بين سنتي 1870 و1914، وفي فرنسا في ظل الجمهوريتين الثالثة والخامسة.

ب- نظم الحزبين السياسيين:

يقول "ديفيرجيه": "إن نظام الحزبين السياسيين يبدو نظاما طبيعيا، ونقصد بذلك أن الشعوب دائما ما تكون أمام الاختيار بين سياستين فكل سياسة تحتم الاختيار بين حلين". (الشرقاوي، 2007، الصفحات 222-225)

إن الثنائية الحزبية نظام مقبول وليس مفروضا، يبسط الحياة السياسية، ويشجع على حكومة الحزب، في الوقت نفسه الذي يساعد فيه على تأسيس وترسيخ المعارضة التي تتسم هنا بالوحدة، وتتمتع بإمكانية الوصول إلى السلطة، يضاف إلى ذلك أن التعاقب بين الحزبين يؤدي إلى بلورة أنماط وأساليب للمراقبة بين المعارضة والحكومة. كما أن نظام الحزبين يسمح بتوازن قوة الحزبين على نحو كاف، بحيث تستطيع الأقلية أن تصبح أغلبية، بأن تحص على مجموعة إضافية من أصوات الناخبين، وقد يحدث انشقاق في الأحزاب الكبرى، أو يحصل حزب ثالث على تأييد كاف يمكنه من أن يحل محل أحد الحزبين الكبارين، كما حل حزب العمال البريطاني محل حزب الأحرار في المعارضة أولا، ثم في الحكم ثانيا، على أن السمة الجوهرية لهذه الأحزاب هي سعة استيعابها للأمور، وقدرتها على البقاء، نظرا لتلاؤمها مع الظروف السياسية السائدة ومع الرأي العام المتغير. (السويدي، د.ت، الصفحات 106-107)

يمكن تصنيف نظم الحزبين السياسيين عدّة تصنيفات:

أ. نظام الحزبين الجامد ونظام الحزبين المرن:

يعتمد هذا التصنيف على درجة تنظيم كل من الحزبين، فنظام الحزبين الجامد يقوم على تنظيم تصويت أعضاء الحزب في البرلمان، بحيث يلزمهم بالتصويت على نحو معين في المسائل الهامة، أما نظام الحزبين المرن فيترك لأعضاء الحزب حرية التصويت.

وتعتبر بريطانيا نموذجا لنظام الحزبين الجامد، إذ يتعين على النواب إتباع تعليمات الحزب الذي ينتمون إليه عند التصويت على المسائل الهامة، وإلا طبقت عليهم عقوبة العزل من الحزب، ويؤدي هذا إلى توفير الثبات والاستقرار في الأنظمة البرلمانية خاصة، إذ يكون رئيس الحكومة متأكدا من ولاء الأغلبية التي تسانده. وعلى العكس فإن الولايات المتحدة تعتبر نموذجا لنظام الحزب المرن، فلا يفرض أي من الحزبين نظاما على النواب، فكل عضو من أعضاء الكونجرس يصوت دون الحاجة إلى استشارة حزبه، ونتيجة لذلك فإن نظام الحزبين لا يؤدي أي دور داخل الكونجرس، فبصدد كل مسألة توجد أغلبية ومعارضة مختلفة عن الأغلبية والمعارضة التي تنتج عن مناقشة مسألة أخرى، وقد يكون هذا النظام سببا في حدوث عدم استقرار إلا إذا كانت طبيعة النظام السياسي رئاسية تفصل عضويا بين السلطة التشريعية والتنفيذية كما هو الحال في الولايات المتحدة.

ب. نظام الحزبين التام ونظام الحزبين الناقص:

إن نظام الحزبين الخالص لا وجود له في الواقع إذ يوجد إلى جانب الحزبين الكبيرين اللذين يسيطران على الحياة السياسية، أحزاب صغيرة تتفاوت أهميتها، وهذه الأهمية تتوقف على عدد الأصوات التي تحصل عليها هذه الأحزاب الصغيرة في الانتخابات. يحصل الحزبان الكبيران في نظام الحزبين التام على 90% فأكثر من الأصوات، في حين يحصل

الحزبان الكبيران على 75 % إلى 80% من الأصوات في نظام الحزبين الناقص، بينما تحصل الأحزاب الصغيرة الأخرى على النسبة المتبقية.

في نظام الحزبين التام يحصل أحد الحزبين على الأغلبية المطلقة للمقاعد في المجالس النيابية، ومن ثم يستطيع أن يحكم بمفرده دون الحاجة إلى الائتلاف مع أحزاب أخرى، مما يؤدي إلى تنحية الأحزاب الصغيرة من الحياة السياسية، يعتبر هذا الوضع سائدا في الولايات المتحدة الأمريكية. أما في نظام الحزبين الناقص فإن الحزبين الكبيرين لا يحصل أحدهما على أغلبية مطلقة للمقاعد داخل المجالس النيابية، ومن ثم فهما يلجآن عادة إلى الائتلاف مع الأحزاب الصغيرة أو يتآلفان معا، وتعتبر ألمانيا نموذجا لنظام الحزبين الناقص.

III. نظام الحزبين المتوازن ونظام الحزبين غير المتوازن:

في هذه الحالة يتم تصنيف نظم الحزبين على أساس كمي متعلق بعدد الأصوات التي يحصل عليها كل حزب في الانتخابات بشكل مطرد، فنظام الحزبين المتوازن هو نظام الحزبين الحقيقي، إذ يكون حجم كل حزب من الحزبين الكبيرين مساويا تقريبا لحجم الحزب الآخر ويكون الحزبان متعادلين من حيث القوة، ويتبادلان الحكم تبعا لانحياز أصوات الناخبين الهامشيين أو المترددين، ويكون الفارق بين الحزبين في الأصوات ضئيلا. كان هذا سائدا في إنجلترا، حيث حكم المحافظون في الفترة من سنة 1945 إلى سنة 1971 لمدة 14 عاما، بينما حكم حزب العمال لمدة 12 عاما.

أما إذا كان الفارق بين الحزبين كبيرا إلى حد أن يستمر أحد الحزبين في الحكم لمدة طويلة ويفقد الحزب الثاني الأمل في الوصول إلى السلطة، فإن نظام الحزبين يكون غير متوازن، وفي مثل هذه الحالة يفقد نظام الحزبين معناه ويبرز نظام الحزب المسيطر.

(الشرقاوي، 2007، الصفحات 226-229)

ج- نظم الحزب المسيطر:

يصنفها "فيريل هيدي" باعتبارها نظاما شبه تنافسية بحيث يسيطر عليها حزب واحد، ويحتكر في مثل هذه الأنظمة حزب واحد السلطة الحقيقية لفترة مهمة من الوقت رغم أن الأحزاب الأخرى مسموح بها، ويكون لمثل ذلك الحزب سجل في الفوز على الأحزاب الأخرى في كل الانتخابات. إن الحزب في مثل هذه الأنظمة غير ديكتاتوري، والشرط لتصنيف أي نظام ضمن هذه الفئة هو الافتراض بأن الحزب السائد يمكن تغييره في عملية انتخابات عن طريق تنظيم حملة تحدّ ناجحة من قبل حزب آخر.

إن عدد الأنظمة التي يمكن تصنيفها ضمن هذه الفئة محدود، وأكثر الأمثلة وضوحا على مثل هذا الحزب السائد هو الحزب المؤسسي الثوري المكسيكي، وكذلك حزب المؤتمر الهندي، ولا تعني هزيمة الحزب الهندي في انتخابات عام 1977 التوقف عن كونه حزبا رئيسا وخاصة على ضوء الطبيعة للائتلاف السياسي. أما المثال الثالث فهو ماليزيا إذ يسيطر التحالف، الذي أشبه ما يكون بالشركة وهو الحزب السياسي الذي تكوّن من تنظيمات اجتماعية تمثل العناصر العرقية الرئيسية الثلاثة المهيمنة على الحياة السياسية وعلى الحكومة باستمرار منذ الانتخابات الفيدرالية سنة 1955. (هيدي، 1983، الصفحات 226-227)

ويمكن التمييز داخل نظم الحزب المسيطر بين:

1. نظم الحزب المسيطر العادي:

يتميز الحزب المسيطر في هذه النظم بأنه يتمتع بمركز وحجم كبيرين بشكل مطلق، كما يتمتع بمركز متميز بالمقارنة بجميع الأحزاب الأخرى، إذ يحوز الحزب المسيطر على نسبة 30% أو أكثر من مجموع أصوات الناخبين، ففي السويد والنرويج والدانمرك وأيسلندا وإيطاليا مثلا، يحصل الحزب المسيطر على 40% أو أكثر من الأصوات في الانتخابات،

وهي نسبة ضعف ما يحصل عليه الحزب التالي في الترتيب والأهمية. ويحتفظ الحزب المسيطر بمركزه المتفوق وبمكانته نتيجة لتعدد وضعف الأحزاب المنافسة له، وهو بذلك يختلف اختلافا جوهريا عن نظام الحزب الواحد، الذي يحتكر الوجود نتيجة لتحريم إنشاء أحزاب أخرى دستوريا وقانونيا. كما أن الحزب المسيطر قد يخرج من السلطة إذا ائتلف الأحزاب الأخرى ضده.

يحقق نظام الحزب المسيطر ميزة أساسية هي توفير الاستقرار الحكومي في ظل تعدد الأحزاب، وأحيانا يكون هذا الاستقرار لصالح الاتجاه الاشتراكي كما هو الحال في السويد والنرويج والدانمرك، أو لصالح الاتجاه الوسط المعتدل كما هو الحال في إيطاليا، أو لصالح اليمين كما كان الحال في فرنسا حتى سنة 1981 وأيسلندا. مع ذلك فإن بقاء هذا النظام لفترة طويلة جدا يؤدي إلى انعدام الدافع المنشط للحياة السياسية بحكم انتفاء القدرة على المنافسة، كما يؤدي إلى انتفاء أهمية الأحزاب السياسية باعتبارها المعبر عن المصالح ونشاط الجماعات الضاغطة، وإلى تدني مستوى الرضا عن النظام السياسي نتيجة لإقصاء قطاع من الرأي العام من السلطة لفترة طويلة، مما يؤدي إلى حالة اليأس التي تدفع بالمعارضة إلى مناهضة النظام بأسره والعمل ضده.

II. نظم الحزب شديد السيطرة:

يكمن الاختلاف الأساسي بين نظم الحزب المسيطر العادي ونظم الحزب شديد السيطرة في حجم الأحزاب المسيطرة في هذه النظم وعدد أصوات الناخبين التي تحصل عليها ونسبة المقاعد التي تشغلها داخل المجالس النيابية، فالحزب المسيطر العادي لا يتعدى ما يحصل عليه نسبة 40% في المائة من الأصوات التي تم الإدلاء بها إلا في حالات نادرة استثنائية. لكن هذا الاستثناء هو القاعدة العامة بالنسبة للحزب شديد السيطرة، بمعنى أنه في هذه الحالة يحصل الحزب المسيطر على الأغلبية المطلقة من الأصوات أو أكثر، كما يفوز بأكثر من نصف عدد المقاعد في المجالس النيابية.

يعتبر حزب المؤتمر في الهند وبعض أحزاب دول إفريقيا وأحزاب بعض دول أوروبا الشرقية أمثلة واضحة لنظام الحزب شديد السيطرة، وهذا النظام يعتبر وسطا بين نظام تعدد الأحزاب ونظام الحزب الواحد. ففي نظام الحزب شديد السيطرة توجد عدّة أحزاب تتنافس في الانتخابات، ولكن من بينها يوجد حزب يتفوق بوضوح على منافسيه ويضمن باستمرار الأغلبية المطلقة للأصوات، كما يضمن أغلبية المقاعد في البرلمان بمفرده. وعلى الرغم من أنه يتمتع بمركز ثابت يجعله شبيها بوضع الحزب الواحد، إلا أنه يواجه معارضة وانتقادات، فالأحزاب السياسية ليست ممنوعة، بل إنها مشروعة ويمكنها ممارسة نشاطها بحرية، وتحظى بثقة وأصوات عدد من الناخبين. على عكس وضع الحزب الواحد الذي لا يسمح بوجود أحزاب أو توجهات أخرى. (الشرقاوي، 2007، الصفحات 230-235)

2-النظم الحزبية غير التنافسية:

يكون النظام الحزبي غير تنافسي إذا انتفت فيه المنافسة بين الأحزاب، إما بوجود حزب واحد لا يسمح أصلا بوجود أي حزب آخر، وإما بسبب وجود حزب واحد يسمح شكليا بوجود أحزاب أخرى ولكن لا تتوافر لها فعليا أدق إمكانية للمنافسة الحقيقية. هنا تنثور الاعتراضات حول مشروعية أن يكون الحزب الواحد نظاما حزبيا، حيث يفترض النظام وجود وحدات متعددة وعلاقات بين تلك الوحدات، الأمر الذي يتنافى مع الوحدية الحزبية. يجيب "سارتوري" عن السؤال: إلى أي نظام ينتمي الحزب الواحد؟ أن اصطلاح نظام الحزب-الدولة الذي يطلق عادة على النظم الشيوعية، يشكل أساسا لفهم نظم الحزب الواحد. فالحزب الواحد يمكن أن يتوحد مع الدولة أو يتطابق معها، وسواء أكان الحزب هو الذي يتوجه لاستيعاب الدولة، أو كانت الدولة هي التي تتجه لاستيعاب الحزب، ففي كلتا الحالتين يكون نظام الحزب-الدولة هو نظام الوحدية. (حرب، 1978، صفحة 127)

اكتسبت نظم الحزب الواحد عمليا شعبية متزايدة منذ الثورة البلشفية سنة 1917، فقد أنشأت هذه الأخيرة حزبا واحدا قام بتنظيم المشاركة وأضحى المصدر الوحيد للشرعية، كذلك

فإن نجاح البلاشفة في تحقيق تحديث اجتماعي هام وفي التنمية الاقتصادية، مع قيادة الاتحاد السوفيتي إلى مرتبة الدولة العظمى الثانية في أقل من أربعين عاما قدّم مصداقية للحزب الواحد كنظام سياسي ممكن خصوصا لإحداث تنمية اقتصادية اجتماعية في البلاد التي تخلصت من الاستعمار في منتصف القرن العشرين. (حرب، 1978، صفحة 129)

أدى الانتشار واسع النطاق للحزب الواحد بالباحثين إلى وضع العديد من تصنيفات الحزب الواحد التي تعددت بتعدد الباحثين أولئك. أورد "روبرت تكر" تصنيفا لنظم الحزب الواحد يقسمها إلى ثلاثة: شيوعية، وفاشية، وقومية، حيث يتسم النوع الثالث منها باستخدام حزب منفرد وصلب وثورى لتحقيق مشاركة الجماهير في إيجاد نوع من الثورة القومية.

وقسم "ميشيل كيرتس" نظم الحزب الواحد إلى ثلاثة أصناف، أولها: نظام الحزب الواحد المسيطر، ويسميه أيضا نظام حزب الواحد ونصف الذي يسمح فيه النظام لأحزاب أخرى بالوجود، ولكن تلك الأحزاب الأخرى لا تملك أي فرصة أو تملك فرصة ضئيلة للغاية، للاستيلاء على السلطة ولو بالتعاون مع غيرها. والصنف الثاني هو نظام الحزب المنفرد الاستيعابي الذي يسعى فيه الحزب الذي في السلطة إلى أن يستوعب في تشكيلاته كل المعارضة السياسية. أما الصنف الثالث فيشار إليه باسم الحزب الواحد الإيديولوجي، والبلاد الشيوعية المعاصرة هي النماذج الرئيسية له.

أما "صموئيل هنتجتون" فقدم تصنيفا ثلاثيا آخر لنظم الحزب الواحد، تنقسم بمقتضاه إلى نظم استيعادية وثورية ورسمية. فالنظم الاستيعادية تضم النظم التي يسعى فيها القادة السياسيون إلى استعمال الحزب لحشد التأييد لهم، مع الحرص على حرمان قوى اجتماعية معينة من حق الانغماس في أي نشاط سياسي شرعي، هذا النوع يوجد غالبا عندما تحاول جماعة عرقية أو عنصرية أن تستبعد تماما جماعة أخرى. أما نظم الحزب الواحد الثورية فهي -على النقيض مما سبق- تتغير عندما يتم إحراز النجاح، بمعنى أن القضاء على الانقسام ذي الطابع الاقتصادي أساسا هو الهدف النهائي للنظام، وبالرغم من أن مثل تلك

الانقسامات لا يتم القضاء عليها نهائياً في أي مجتمع، فإنه كلما انتقل النظام أكثر نحو المساواة كلما أصبح قوة، ونتيجة لذلك تصبح المجتمعات أكثر تجانساً. أما نظم الحزب الواحد المستقرة (أو الرسمية) فهي تميل للظهور في النظم الثورية، وتتسم بسيطرة سياسية أقل على الأنشطة المختلفة في المجتمع، ويحدث هذا مع السماح للقوى الاجتماعية والاقتصادية بمزيد من الاستقلالية مع الحرص على نزع السمة السياسية لها. (حرب، 1978، الصفحات 135-136)

يقدم كل من "جبرائيل ألموند" و"فيريل هيدي" بصورة مقارنة تصنيفاً ثنائياً للنظم الحزبية غير التنافسية أو كما يسميها "الموند" النظم الحزبية التسلطية:

1. نظم الأحزاب التعبوية الوحيدة:

يكون الحزب الرئيسي هو الحزب المرخص الوحيد في هذه النظم، وإذا رخص لأحزاب أخرى بالعمل العلني، فإنها تحاط بإجراءات رقابية تهدف لإبقائها ضعيفة ورمزا للمعارضة فقط أين يسيطر في هذه النظم قائد ذو شخصية كاريزمية. وقد تكون بديلة لأنظمة سالفة في فترة سابقة الاستقلال الحديثة، أو أنها غيرت أنظمتها السابقة بشكل كبير منذ أن حصلت على الاستقلال. يتطلب الأساس غير المستقر للنظم السياسية التي تتبنى هذا النموذج التأكيد على ضرورة بناء أساس شعبي لتأييد النظام وضمان ولاء الجماعات الرئيسية له. وقد تشعر القيادة بحق الوصاية على الشعب الذي تعتبره غير ناضج سياسياً ليحكم نفسه بنفسه، ولضمان نجاح الجهود التعبوية القومية يجب على الحزب الاستمرار في ضمان ولاء ودعم البيروقراطية العامة في الوقت الذي يعتمد عليها الأداء الجيد. (هيدي، 1983، صفحة 233)

وكأداة ووسيلة للتعبئة الموحدة، فإن "الحزب المانع والمقصور" (وهو الاسم الذي يطلقه "الموند" على الحزب الوحيد في هذا النوع من النظم) يبدو جذاباً للعديد من الزعماء الملتزمين

بالتغيير الاجتماعي الضخم. فالحزب الذي نجح مثلاً، في تعبئة الناس المستعمرين من أجل الاستقلال، قد يتم استخدامه للتغلغل في المجتمع المتخلف وتغييره. ولكن، وكما تبين من تجارب العديد من الدول الجديدة، فإن خلق حزب حاكم مانع ومقصور ومتغلغل يمكن استعماله للتغيير الاجتماعي، هو أمر صعب جداً، فحروب العصابات طويلة الأمد التي ساهمت في تطوير الأحزاب الصينية والكوبية لا يمكن تقليدها بسهولة، والأحزاب الحاكمة المانعة والمقصورة التي تمت تجربتها في بعض البلدان الإفريقية حققت قدرة تغلغلية محدودة. (الموند، 1996، الصفحات 220-221)

لم تستمر حيوية هذه النظم لفترة طويلة، إذ تحولت الدول التي كانت تصنف سابقاً ضمن هذا النموذج إلى دول تحكمها نخبة بيروقراطية في ظل قيادة عسكرية، ومنها بوليفيا بعد سنة 1969 حين تم الإطاحة بقيادة الحركة الثورية الوطنية، وغانا منذ الإطاحة بنكروما سنة 1966، ومالي، وبعض الدول الإفريقية الحديثة التي انشقت عن غرب إفريقيا، إذ حل فيها الجيش محل الحزب الواحد. (هيدي، 1983، صفحة 233)

II. نظم الأحزاب الشمولية الشيوعية:

يتطلب النموذج الشمولي حصر السلطة السياسية بيد حزب واحد لا يعترف بشرعية المعارضة المعلنة، ويقوم على أساس السيطرة على مجالات الحياة كافة وإلغاء مراكز السلطة السابقة المستقلة، تعمل مثل هذه النظم جاهدة على تعبئة الجماهير للمشاركة في النشاطات المقررة سلفاً بدرجة يتم ضمانها عن طريق الإكراه أو التلويح باللجوء إليه. يمكن أن تدخل الأنظمة الشيوعية باستثناء الاتحاد السوفيتي قبل 1985 تحت هذه الفئة من النظم، وكذلك فإن الصين الشعبية تستحق أن تعتبر فئة نوعية لوحدها لاتساع رقعتها الجغرافية وتأثيرها في المعسكر الشيوعي. (هيدي، 1983، صفحة 239)

يصر الحزب الشمولي على سيطرة قيادة الحزب الكاملة والشاملة على الموارد السياسية، حيث أنه لا يعترف بأي عملية لتجميع المصالح تقوم بها أي جماعات داخل الحزب، ولا يسمح بأي نشاط حر للجماعات الاجتماعية أو للمواطنين أو للإدارات الحكومية الأخرى. ويحاول الحزب الشمولي أن يجهض ويستبق أي محاولة مستقلة للتعبير عن المصالح من قبل الجماعات المصلحية، فالحزب يتغلغل في المجتمع كله ويقوم بتعبئة التأييد للسياسات العامة التي يتم تطويرها في القمة، وهذه السياسات العامة تكتسب شرعيتها عن طريق إيديولوجيا شاملة تدّعي مصالح الحقيقية للجماهير. (ألموند، 1996، صفحة 219)

في جميع أنحاء العالم الثالث، وعلى وجه الخصوص في الدول التي بها انقسامات إثنية وقبلية واضحة، يبدو أن النظم التسلطية (النظم الحزبية غير التنافسية) الأكثر نجاحا هي تلك النظم الحزبية التسلطية الشاملة (الشمولية) وليس النظم الحزبية الممانعة والمقصورة (نظم الأحزاب التعبوية الوحيدة). ويعني ذلك أن هذه النظم الحزبية التسلطية اعترفت باستقلالية الجماعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحاولت أن تشملها أو تتساوم معها بدلا من محاولة تغلغلها وإعادة تشكيلها. ففي نظم الحزب الواحد الإفريقية الأكثر نجاحا مثل كينيا وتنزانيا وساحل العاج، تم السماح للجماعات المستندة على أساس الشخصية أو الزمرة أو الأصل الإثني، بالقيام بعملية تجميع المصالح في إطار تنظيمات الحزب غير المركزية.

ولقد أطلق على هذه النظم الحزبية، أحيانا، تعبیر النظم التسلطية الكوربوتارية، وهذه النظم، مثلها في ذلك مثل النظم الكوربوتارية الديمقراطية، تشجع تشكيل تكوين جماعات مصلحية كبيرة ومنظمة يستطيع ممثلوها التفاوض والتساوم مع بعضهم البعض ومع الدولة. ولكن، وخلافا للنظم الكوربوتارية الديمقراطية، فإن هذه النظم الحزبية التسلطية لا توفر موارد سياسية بصورة مباشرة للمواطنين، حيث تقوم بقمع محاولات الاحتجاج والتعبئة

المستقلة خارج القنوات الرسمية، وإن كانت تسمح بالتكوين المستقل لبعض المطالب داخل صفوف الحزب أو للجماعات المرتبطة به. (ألموند، 1996، الصفحات 221-222)

المحور الثاني الانتخابات والنظم الانتخابية

أولاً: الانتخاب الوسيطة الديمقراطية لإسناد السلطة

يرتبط الانتخاب بالديمقراطية في العصر الحديث ارتباطاً وثيقاً، جعل منه الوسيلة الأساسية لإسناد السلطة في الديمقراطية المعاصرة. وذلك على عكس الديمقراطيات القديمة التي لم يأخذ الانتخاب فيها مكاناً بارزاً، نظراً لقيام هذه الديمقراطيات على أساس مباشر من ناحية، ولأخذها بوسيلة القرعة بصفة أساسية من ناحية أخرى.

أخذ الانتخاب هذه المكانة في الوقت الحاضر بسبب استحالة تطبيق النظام الديمقراطي المباشر، ولأن الديمقراطية النيابية أصبحت ضرورة حتمية في الدول الديمقراطية. بيد أن الانتخاب لا يكون معبراً عن روح الديمقراطية إلا بقدر ما يكون وسيلة لمشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في عملية إسناد السلطة. وذلك لأنه لا يكفي أن يكون إسناد السلطة إلى الحكام بطريقة الانتخاب ليصبح النظام ديمقراطياً، بل يجب أن يكون حق الاقتراع عاماً دون تقييد. (عبد الغني، 1991، الصفحات 216-217)

ثانياً: تطور مفهوم الانتخاب

يُعرف الانتخاب بأنه السلطة الممنوحة بالقانون للمواطنين للمساهمة في الحياة العامة بصورة مباشرة أو بالنيابة، عن طريق الإفصاح عن إرادتهم فيما يتعلق باختيار الحكام وتسيير شؤون الحكم. بحيث يفترض أن يكون الانتخاب الأداة لتكريس شرعية الحكام، وللتعبير عن إرادة الشعب، والمرآة العاكسة لصورة الرأي العام، ومنه تنبثق أغلبية تتولى الحكم

تطور تصور الانتخاب ومفهومه باعتباره الوسيلة القانونية لإسناد السلطة بصورة شرعية في النظم الديمقراطية:

- في الديمقراطيات القديمة:

لم يكن للانتخاب دور أساسي بارز في الديمقراطيات القديمة التي عرفتھا المدن اليونانية والرومانية، حيث وُجدت الديمقراطيات المباشرة التي قامت على المساهمة المباشرة للمحكومين في تسيير شؤون الحكم، أي تسيير شؤون الدولة بواسطة لمواطنين مباشرة دون إنابة غيرهم، وانتفاء التمايز بين الحكام والمحكومين، حيث كان المواطنون الأحرار الذكور البالغون يجتمعون عن طريق الجمعية الشعبية للتصويت على كل المشروعات.

أما اختيار كبار الموظفين في الدولة فكان عن طريق الانتخاب في بعض الأحيان، وعن طريق القرعة في أحيان أخرى، وكان هذا أسلوب يعكس قناعتهم في القديم بأن القرعة تترك الأمر مباشرة لإرادة الآلهة لتختار من تشاء، كما يعكس الشعور العميق بالمساواة بين المواطنين والذي كان يسود الديمقراطيات القديمة، لأنه يعني منح جميع المواطنين فرصا متكافئة لتقلد الوظائف الحكومية.

- في القرون الوسطى:

مع تحول الجمهورية الرومانية إلى إمبراطورية ثم انهيار الإمبراطورية تقلصت فكرة السلطة العامة في أوروبا تدريجيا، ومع انتشار الإقطاع -أين كان المجتمع يتكون من جماعات مغلقة متنافسة- حيث كانت الحياة الفردية تعد جزءا من الجماعات التي ينتظم فيها الفرد وتتولى حمايته، أصبح الأفراد محرومين من حقوقهم الخاصة، فالحقوق الخاصة كانت للجماعة وعن طريقها يتمتع الفرد بها. فالحقوق الاجتماعية كانت تتمثل في المدينة أو المقاطعة أو المهنة أو الطبقة، وعندما يحتاج الملوك إلى تأييد المحكومين، كانوا يدعون إلى مجالسهم ممثلي تلك الجماعات، وكان التمثيل ينصرف إليها وليس إلى الأفراد المكونين لها.

وبالرغم من أن تعيين الممثلين كثيرا ما كان يتم بالانتخاب (عن طريق الهتاف أو التصفيق للمترشح أو بالقبول الضمني له أو لأنه من ذوي النفوذ)، إلا أنه لم يكن هناك تلازم بين التمثيل والانتخاب، إذ لم يكن الغرض الأساسي من التمثيل المشاركة في الحكم، ولم يكن متصورا آنذاك أن دور الممثلين هو تمكين الشعب من المساهمة مباشرة في شؤون الحكم، لأن ذلك هو من اختصاص الملك وحده. أما وظيفة الممثلين فكانت تقتصر على إقرار الضرائب، وبيان المخالفات التي يرتكبها الموظفون الملكيون، وحماية الامتيازات الخاصة بالجماعة، وسماع بيان بما يريد الملك القيام به.

- التمثيل والديمقراطية:

استطاعت البرجوازية في بعض بلدان أوروبا وخاصة في بريطانيا أن تفرض مبدأ انتخاب الهيئات الحاكمة بواسطة الشعب للقضاء على الملكيات الوراثية وسلطاتها المطلقة والأرستقراطيات الدينية، لكنها كانت متخوفة هي الأخرى من الطبقات الشعبية، لذلك حاولت وضع قيود على الانتخابات حفاظا على سلطتها ومصالحها، فأقرت أن الأفراد أحرار ومتساوون، وأنه وفقا لذلك لا يحق تسييرهم من طرف شخص واحد دون رضاهم عنه، وذلك عن طريق انتخابه.

ومع انتشار نظريات السيادة الشعبية في القرن الثامن عشر تم الربط بين الديمقراطية والتمثيل عن طريق الانتخاب، فالسيادة الشعبية تفترض منطقيا الأخذ بأسلوب الديمقراطية المباشرة، لكن نظرا لاستحالة تحقيق ذلك واقعيًا، فلا بد من إيجاد هيئة تتولى الحكم نيابة عن الشعب. إن ذلك يتحقق عن طريق الانتخاب لكي يكون أعضاء هذه الهيئة ممثلين للشعب ونوابا عنه.

كان معظم فلاسفة القرن الثامن عشر يعتبرون الانتخاب مجرد وظيفة يؤديها المواطن نتيجة لانتمائه إلى الأمة صاحبة السيادة، مما أدى إلى القول بالاقتراع المقيد، لكن "روسو"

لم يكن من أنصار النظام النيابي، فنظريته في السيادة الشعبية التي لا تقبل التجزئة ولا التنازل والتي تكمن في الإرادة العامة للشعب، تستبعد كلياً نظام الحكم التمثيلي، وبالتالي ممارسة السلطة التشريعية عن طريق الانتخاب، ليس معنى ذلك أنه ضد قيام مجالس منتخبة، إنما ينكر على هذه المجالس صفة نواب الأمة وممثليها، فيقتصر دورها على وضع مشروعات القوانين والتي لا تصبح نافذة إلا بعد أن يصوت عليها الشعب. (بن حمودة، 2014، الصفحات 313-317)

مع اعتماد النظام الديمقراطي كأساس للحكم الشعبي، ارتبط مفهومه ارتباطاً عضوياً بالانتخاب.

ثالثاً: هل الانتخاب وظيفة (واجب) أم حق؟

1- الانتخاب حق شخصي:

يذهب هذا الاتجاه إلى أن الانتخاب حق شخصي يتمتع به كل مواطن، ويثبت لكل فرد، باعتباره من الحقوق الطبيعية التي لا يجوز الحرمان منها. واعتبار أن الانتخاب حق شخصي هو أهم نتائج نظرية سيادة الشعب، على أساس أن كل فرد منه يملك جزءاً من السيادة، وأن حق الانتخاب هو وسيلة الأفراد في ممارستهم لهذه السيادة التي هي مجموع حقوق الأفراد جميعاً.

يترتب على ذلك عدم جواز تقييد هذا الحق بشروط معينة تحد من استعمال الأفراد له، أي أن الاقتراع يجب أن يكون عاماً من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن للأفراد كامل الحرية في استعمال هذا الحق أو عدم استعماله، بدون جبر أو إلزام بمعنى أن التصويت يكون اختيارياً وليس إجبارياً طبقاً لهذه النظرية.

2-الانتخاب وظيفية:

ينطلق هذا الاتجاه من فكرة أن سيادة الأمة لا تتجزأ ولا تتوزع على الأفراد، بل هي ملك للأمة في مجموعها، باعتبارها شخصية قانونية مستقلة عن الأفراد المكونين لها. فلا يعتبر الانتخاب حقا عند أصحاب هذا الاتجاه، وإنما هو مجرد وظيفة يجب أن يؤديها المواطن لانتمائه إلى الأمة صاحبة السيادة.

حظيت هذه النظرية بقبول كبير في عهد الثورة الفرنسية، حيث أيدتها الجمعية التأسيسية سنة 1791، في الدستور الصادر في نفس العام، وكذلك في نظام الانتخاب الذي تم إقراره حينذاك. إذ تم تقسيم المواطنين إلى طائفتين، طائفة المواطنين الإيجابيين أو العاملين، وهم الذين لهم حق مباشرة الحقوق السياسية، وعلى رأسها حق الانتخاب، ولكن بشروط معينة كان أهمها شرط النصاب المالي. أما الطائفة الثانية في طائفة المواطنين السلبيين أو غير العاملين الذين لا يتمتعون بالحقوق السياسية، أي ليس لهم حق الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات.

3-الانتخاب حق ووظيفية:

يجمع هذا الاتجاه بين الفكرتين السابقتين على أساس تكييف الانتخاب بأنه له صفتين، صفة الحق وصفة الوظيفة معا. ويفسر بعض أنصار هذا الاتجاه الجمع بين الفكرتين السابقتين بأن الانتخاب حق فردي، ولكنه يعتبر وظيفة واجبة الأداء في نفس الوقت. بينما ذهب آخرون منهم إلى القول بأن هذا الجمع لا يعني أن الانتخاب يكون حق ووظيفة في ذات الوقت، لأنه لا يمكن الجمع بين هاتين الصفتين المتعارضتين في لحظة واحدة. وإنما الصحيح أن الانتخاب يعتبر حقا شخصيا تحميه الدعوى القضائية في البداية، أي عند قيام الناخب بتقييد اسمه في جداول الانتخابات، ولكنه يتحول إلى وظيفة تتمثل في الاشتراك في تكوين الهيئات العامة في الدولة عند ممارسة عملية التصويت ذاتها.

4-الانتخاب سلطة قانونية:

يتجه الرأي الراجح إلى أن التكييف القانوني الصحيح للانتخاب لا يعتبره حقا أو وظيفة، وإنما هو سلطة أو مكنة قانونية تعطى للناخبين لتحقيق المصلحة العامة. وذلك على أساس أن القانون هو الذي يتولى تحديد مضمون هذه السلطة وشروط استعمالها بالنسبة لجميع المواطنين دون تفرقة. ويترتب على هذا التكييف أن المشرع له أن يعدل في شروط ممارسة حق الانتخاب سواء بالتقييد أو التيسير طبقا لمتطلبات الصالح العام، دون أن يكون لأحد أن يحتج على ذلك من ناحية. ومن ناحية أخرى فإنه ليس في إمكان الناخبين الاتفاق على حق الانتخاب بأي وجه من الوجوه باعتباره محلا للتعاقد. (عبد الغني، 1991، الصفحات 218-220)

رابعاً: الانتخابات التنافسية وغير التنافسية

تعتبر الانتخابات التنافسية دليلاً على قبول فكرة التعدد داخل المجتمع، ويقصد بها انتخابات تؤدي إلى إتاحة الفرص أما الناخبين لاختيار حقيقي وحر، اختيار بين برامج متعددة وأحزاب متعددة ومرشحين متعددين.

ففي الانتخابات التنافسية يتقدم مرشحون مختلفون لديهم برامج مختلفة وينتمون إلى أحزاب مختلفة، وهم يظهرون للناخبين مزاياهم ومزايا برنامجهم وحزبهم ويتنافسون للحصول على أصوات المرشحين، ومن ثم لا يمكن معرفة نتيجة الانتخابات قبل إجرائها.

أما الانتخابات غير التنافسية، فهي على النقيض، تتم من أجل الحصول على تصديق الناخبين أو إذعانهم لمرشح واحد أو قائمة واحدة، وهي النظام المتبع في الدول الاشتراكية وفي كثير من دول العالم الثالث التي تتمسك بالمجتمع الإجماعي.

تدل الانتخابات التنافسية على قبول ظاهرة المجتمع المتعدد، والمجتمع المتعدد هو مجتمع يقوم على حرية الرأي ويترجمها إلى واقع عملي. فالمواطنون يتمتعون بحرية الرأي التي لا يقيدوها إلا النظام العام، فمن حق المواطنين أن يعارضوا تبني المذهب الفردي الحر، وأن يكونوا أحزابا يسارية، وفي أغلب الدول الغربية يمكن تكوين أحزاب اشتراكية.

أما الانتخابات غير التنافسية فتطبق في الدول التي تأخذ بالمجتمع الإجماعي، وهو ما يعتمد في الدول الاشتراكية، ويعني المجتمع الإجماعي وجود فكر واحد متعلق بأساس المجتمع والحياة السياسية، وحزب سياسي واحد، ورأي واحد لا يتيح الفرصة لحرية الرأي أو حرية الاجتماع أو حرية الصحافة، وأخيرا انتخابات غير قائمة على أساس التنافس.

إن التعارض بين المجتمع المتعدد والمجتمع الإجماعي، بين التسامح وعدم التسامح، ليس وليد العصر، فعلى مر التاريخ كان هناك أنصار لوجهتي النظر كليهما، ففي المدنية القديمة كانت الحكومات تتطلب الإجماع في العديد من المجالات، فمنذ القرن السابع عشر والثامن عشر إلى الوقت الحالي ثار الجدل بين المفكرين والفلاسفة حول التعدد والإجماع كأساس للمجتمع السياسي. (الشرقاوي، 2007، الصفحات 144-146)

خامسا: الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر

إذا قام الناخبون بانتخاب أعضاء الهيئة النيابية دون وسيط، فإن الانتخاب يكون مباشرا في هذه الحالة، وذلك لأن عملية الانتخاب تتم في مرحلة واحدة أو على درجة واحدة. وعلى عكس ذلك، يكون الانتخاب غير مباشر إذا تمت عملية الانتخاب على درجتين أو أكثر، بحيث يقتصر دور الناخبين على انتخاب مندوبين يتولون مهمة اختيار أعضاء الهيئة النيابية من بين المرشحين، إذا كان الانتخاب على درجتين فقط.

أما إذا كان الانتخاب على ثلاث درجات فإن المندوبين الذين تم اختيارهم من ناخبي الدرجة الأولى يتحولون إلى ناخبين للدرجة الثانية، لكي يقوموا بدورهم باختيار المندوبين الذين سيختارون أعضاء الهيئة النيابية في الدرجة الثالثة من عملية الانتخاب.

ويقال أن نظام الانتخاب غير المباشر أكثر صلاحية للبلاد حديثة العهد بالنظام النيابي، والمتواضعة في مجال التقدم الاجتماعي والثقافي، كما أن المجلس الثاني في الهيئة النيابية ينتخب بهذه الطريقة في كثير من الدول التي تأخذ بنظام المجلسين النيابيين.

غير أن الانتخاب المباشر هو النظام الأكثر قربا من المبدأ الديمقراطي، إذ يمارس الشعب حقه الانتخابي بصورة مباشرة دون وساطة أحد. ومن ناحية أخرى فإن الانتخاب المباشر على درجة واحدة يمكن القاعدة الشعبية العريضة من الاضطلاع بمهمة اختيار أعضاء البرلمان، بحيث يصعب الضغط عليها أو التأثير فيها بسهولة من قبل الأحزاب السياسية لضخامة عددها.

وذلك عكس الحال في الانتخاب غير المباشر، الذي يساعد على زيادة تأثير الأحزاب السياسية المختلفة على المندوبين الذين تم اختيارهم من ناخبي الدرجة الأولى، كما يكون من المستطاع تشويه الانتخابات بالتزوير أو الرشوة أو باستخدام العنف وغيرها. (عبد الغني، 1991، الصفحات 228-230)

سادسا: النظم الانتخابية

1- مفهوم النظم الانتخابية:

تعمل النظم الانتخابية في مفهومها الأساسي على ترجمة الأصوات المدلى بها في الانتخابات العامة إلى مقاعد نيابية يفوز بها الأحزاب والمرشحون. وتتحصر المتغيرات

الأساسية في ثلاثة هي: المعادلة الانتخابية المستخدمة (أي فيما إذا كان النظام المستخدم هو نظام التعددية/الأغلبية، أو النظام النسبي، أو النظام المختلط، أو غيرها من النظم، إضافة إلى المعادلة الرياضية المستخدمة لحساب تخصيص المقاعد)، وبنية ورقة الاقتراع (أي فيما إذا كان الناخب يصوت لمرشح أو حزب، وما إذا كان يختار اختياراً واحداً أم يعبر عن سلسلة من الأفضليات لديه)، وحجم الدائرة الانتخابية (ولا يعني هذا عدد الناخبين المقيمين في دائرة انتخابية، وإنما عدد الممثلين الذين تنتخبهم هذه الدائرة في الهيئة التشريعية).

تعتبر القضايا الإدارية للانتخابات من قبيل؛ توزيع أماكن الاقتراع، وتسمية المرشحين، وتسجيل الناخبين، ومن يدير الانتخابات وغيرها، ذات أهمية بالغة، وقد تصبح المزايا التي ينطوي عليها اختيار أي نظام انتخابي عرضة للتقويض ما لم يتم إعطاء هذه القضايا الأهمية التي تستحقها. كما قد يؤثر شكل النظام الانتخابي في نواحي أخرى من القوانين الانتخابية.

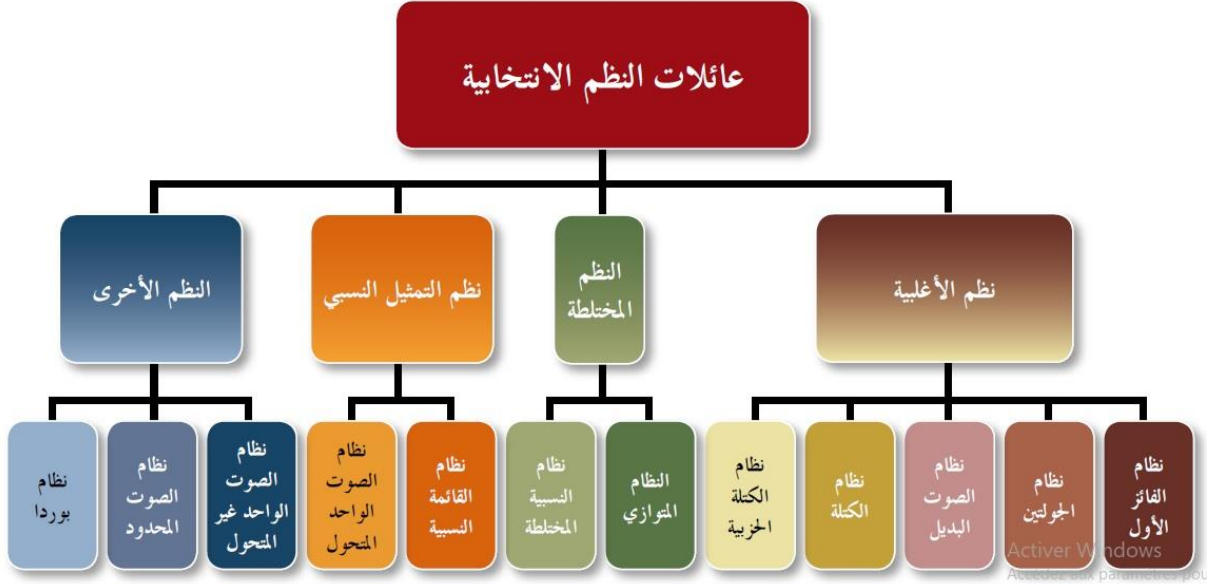
حتى لو أدلى كل ناخب بنفس الصوت، وب نفس العدد من الأصوات لكل حزب، فإن نتائج الانتخابات قد تكون مختلفة للغاية حسب النظام الانتخابي المختار، فقد يؤدي نظام انتخابي إلى تشكيل حكومة ائتلافية أو حكومة بأقلية نيابية، في حين أن نظاماً انتخابياً آخر قد يتيح لحزب سياسي واحد السيطرة بالأغلبية. (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2012، صفحة 05)

2-أنواع النظم الانتخابية:

تتنوع النظم الانتخابية بشكل غير متناه، ويرجع أحد أسباب هذا التنوع الكبير إلى أنه لا يوجد أي نظام انتخابي يمكنه تلبية كل المعايير التي يمكن تقويمه بواسطتها. يمكن إجراء

بعض التبديلات في العادة، ويعني ذلك أنه لو اخترنا أحد الأنظمة فسوف يكون بإمكاننا تحقيق بعض القيم على حساب قيم أخرى. (دال، 2016، صفحة 162)

الشكل رقم 02: عائلات النظم الانتخابية



المصدر: رينولدز، 2010، صفحة 44.

أ- نظم الأغلبية:

يقصد بالانتخاب بالأغلبية ذلك النظام الذي بمقتضاه ينجح المرشح الذي يحصل على أكثرية الأصوات الصحيحة المشتركة في الانتخاب في الدائرة الانتخابية في حالة الانتخاب الفردي، أو قائمة المرشحين التي تحرز أكثر الأصوات في نظام الانتخاب بالقائمة. (عبد الغني، 1991، صفحة 233)

باختصار تقوم نظم الأغلبية على مبدأ بسيط مفاده فوز المرشحين أو الأحزاب الحاصلين على أعلى عدد من أصوات الناخبين بعد فرزها وعدّها، إلا أنه يمكن الوصول إلى هذه النتيجة من الناحية العملية بطرق مختلفة، فهناك خمسة أنواع من نظم الأغلبية هي:

I- نظام الفائز الأول (FPTP):

يعد نظام الفائز الأول أبسط نظم الأغلبية، حيث يتم استخدامه ضمن دوائر انتخابية فردية، وهو نظام يتمحور حول المرشحين الأفراد، إذ يقوم الناخب باختيار واحد فقط من مجموع المرشحين المدرجين على ورقة الاقتراع. وببساطة، فإن المرشح الفائز هو الحاصل على أعلى عدد من أصوات الناخبين، ونظريا فقد يفوز المرشح بصوتين فقط في حال لم يحقق أي من المرشحين الآخرين سوى صوت واحد فقط.

إلى يومنا هذا نجد بأن نظام الفائز الأول أكثر شيوعا في كل من المملكة المتحدة والبلدان المتأثرة بها تاريخيا، فبالإضافة لبريطانيا، تمثل كندا والهند والولايات المتحدة الأمريكية أبرز الأمثلة على هذا النظام. ويُستخدم نظام الفائز الأول في بعض دول البحر الكاريبي وبليز في أمريكا اللاتينية، وكل من بنغلادش وبورما والهند وماليزيا ونيبال في آسيا، بالإضافة إلى العديد من الدويلات/الجزر في جنوب المحيط الهادئ. أما في إفريقيا، فهناك خمسة عشر بلدا تستخدم هذا النظام غالبيتها من المستعمرات البريطانية السابقة.

لنظام الفائز الأول مجموعة من الميزات الحسنة، إذ عادة ما يبرز المدافعين عنه بساطته، شأنه في ذلك شأن أنواع أخرى من نظم الأغلبية بالإضافة إلى كونه يميل إلى إفراز ممثلين مرتبطين بشكل مباشر بمناطق جغرافية محددة. يوفر هذا النظام خيارا واضحا لا لبس فيه أمام الناخبين بين الحزبين السياسيين الأكبر على الساحة، ويؤدي في كثير من الأحيان إلى تراجع حظوظ الأحزاب الصغيرة (رينولدز، 2010، الصفحات 53-54)، ما ينتج عنه ميل النظام السياسي في البلاد نحو تأسيس نظام الثنائية الحزبية.

يمكن هذا النظام من قيام حكومات الحزب الواحد، إذ أن إحدى نتائجه تتمثل في تمكين الحزب الأكبر من الحصول على مزيد من المقاعد (كأن يحصل الحزب الفائز بنسبة 45 بالمائة من الأصوات على حوالي 55 بالمائة من المقاعد)، ما يجعل من حكومة

الائتلاف الاستثناء وليس القاعدة. وبالإضافة إلى سهولة استخدام هذا النظام، حيث لا يحتاج الصوت الصحيح إلا للتأشير بجانب اسم أو رمز المرشح المفضل على ورقة الاقتراع، فإنه يعطي الناخبين فرصة الاختيار بين الأفراد وليس الأحزاب السياسية فقط، إذ يمكن للناخبين تقييم أداء المرشحين الأفراد بدلا من الالتزام بقبول قوائم من المرشحين تنتقيهم الأحزاب السياسية.

في المقابل فإن هذا النظام ينتج عنه استثناء الأحزاب الصغيرة ويحرم الأقليات من إمكانية حصولها على تمثيل برلماني عادل، إذ أنه يفترض بالحزب الذي يحصل على 10 بالمائة من الأصوات على سبيل المثال أن يحصل على نسبة مماثلة تقريبا من مقاعد البرلمان، فمثلا في الانتخابات الفيدرالية للعام 1993 في كندا حصل حزب المحافظين التقدميين على 16% من أصوات الناخبين إلا أنه لم يفز إلا بنسبة 0.7% من المقاعد. (رينولدز، 2010، صفحة 55)

II - نظام الكتلة (BV):

يتمثل في استخدام نظام الأغلبية النسبية في دوائر انتخابية تعددية (أي التي تنتخب أكثر من ممثل واحد عن كل منها)، ويتمتع الناخبون بعدد من الأصوات يساوي عدد المقاعد التي يتم انتخابها عن دوائرهم، بحيث يمكنهم الاقتراع لأي من المرشحين على ورقة الاقتراع، بغض النظر عادة عن انتماءاتهم الحزبية. وفي غالبية نظم الكتلة، يمكن للناخب الإدلاء بما شاء من الأصوات التي يمتلكها طالما لم يتعدى ذلك عدد المقاعد المخصصة لدائرتهم الانتخابية.

يكثر استخدام نظام الكتلة في البلدان التي تفتقر إلى تركيبات وأحزاب سياسية قوية، وحسب المعطيات المتوفرة حتى عام 2004 تستخدم هذا النظام كل من جزر الكايمان وجزر المالدين وغيرنسي والكويت ولاوس ولبنان والمالديف وفلسطين (تم تغييره إلى النظام

المتوازي لانتخابات سنة 2006) وسوريا وغيرها، كما استخدمته بعض البلدان في مراحل سابقة مثل الأردن ومنغوليا والفلبين وتايلاند، إلا أنها قامت بتغييره نظرا لعدم الارتياح لنتائجه.

ومن حسنات هذا النظام أنه يمكن الناخبين من اختيار مرشحهم بحرية أكبر ودون الأخذ بانتماءاتهم الحزبية، ولكونه يفسح المجال لتقسيم البلد إلى دوائر انتخابية متعادلة الحجم نسبيا، في الوقت الذي يؤكد الذي يؤكد على دور أكثر أهمية للأحزاب السياسية بالمقارنة مع نظام الفائز الأول.

أما أهم مساوئه فتتمثل في انعكاساته غير المتوقعة وغير المرغوب فيها أحيانا على نتائج الانتخابات، فعندما يقوم الناخبون بالاقتراع بمجمل أصواتهم لصالح مرشحي حزب ما على سبيل المثال، يؤدي ذلك إلى تضخيم الاختلالات الناتجة عن نظام الفائز الأول فيما يتعلق بالتناسب بين عدد الأصوات وما تقضي إليه من مقاعد. ففي انتخابات عام 1982 وعام 1995 في موريشيوس، مثلا، فاز حزب المعارضة بكافة مقاعد البرلمان بحصوله على 64% وعلى 65% على التوالي من أصوات الناخبين. أما في تايلاند فوجد نظام الكتلة كعامل أدى إلى انقسام وتشرذم الأحزاب السياسية، إذ أن النظام يساهم في تنافس مرشحي الحزب الواحد فيما بينهم نظرا لتمكن الناخبين من الاقتراع لأكثر من مرشح واحد في دوائريهم الانتخابية. (رينولدز، 2010، الصفحات 64-65)

III - نظام الكتلة الحزبية (PBV):

على عكس ما يحصل في ظل نظام الفائز الأول، يقوم نظام الكتلة الحزبية على وجود دوائر انتخابية تعددية، حيث يملك الناخب صوتا واحدا يستخدمه لممارسة خياره بين قوائم حزبية متنافسة بدلا من الاختيار بين المرشحين الأفراد. ويفوز الحزب (القائمة) الحاصل على أعلى الأصوات بكافة مقاعد الدائرة الانتخابية، وبذلك يتم انتخاب كافة مرشحيه على

القائمة، وكما هو الحال في نظام الفائز الأول لا يتحتم الحصول على الأغلبية المطلقة من الأصوات. استخدم هذا النظام في أربع دول هي: الكامبيرون وتشاد وجيبوتي وسنغافورة.

تتمثل أهم مزايا هذا النظام في كونه سهل الاستخدام، ويعمل على تحفيز الأحزاب السياسية وتمكينها من ترشيح مجموعات مختلطة من المرشحين عملا على تمكين الأقليات من الحصول على تمثيل لها، ويمكن استخدامه لتحقيق تمثيل عرقي متوازن، حيث أنه يمكن الأحزاب من تقديم قوائم مرشحين تشتمل على تنوع عرقي، وقد يتم تصميمه بشكل يلزم الأحزاب بذلك. ففي سنغافورة على سبيل المثال فيتم انتخاب معظم أعضاء البرلمان من خلال دوائر انتخابية تعددية تعرف بالدوائر التمثيلية للمجموعات المختلفة، حيث يجب أن تضم كل قائمة حزبية مرشحا واحدا على الأقل من المنتمين لمجموعة المالاي أو الهنود أو أية أقلية أخرى، كما أنها تستخدم ما يعرف بقاعدة أفضل الخاسرين لمرشحي المعارضة في بعض الحالات.

إلا أن نظام الكتلة الحزبية يعاني من معظم مساوئ نظام الفائز الأول، إذ أنه قد يؤدي إلى نتائج غير تناسبية من خلال تمكينه لحزب ما الفوز بكافة المقاعد بالرغم من حصوله على أغلبية بسيطة من الأصوات، ففي انتخابات عام 1997 في جيبوتي فاز ائتلاف التجمع من أجل الأغلبية الرئاسية الحاكم بكافة مقاعد البرلمان، تاركا بذلك حزبي المعارضة خارج نطاق التمثيل البرلماني.

IV - نظام الصوت البديل (AV):

تنتظم الانتخابات في ظل هذا النظام عادة على أساس الدوائر الانتخابية الفردية، كما هو الحال في ظل نظام الفائز الأول، إلا أن نظام الصوت البديل يعطي الناخب خيارا أوسع لدى ممارسة الاقتراع، فبدلا من تحديد مرشحهم المفضل على ورقة الاقتراع، يقوم الناخبون حسب هذا النظام بترتيب المرشحين حسب الأفضلية وذلك من خلال إعطاء المرشح

المفضل الرقم 1 ومن ثم إعطاء الذي يليه في الأفضلية الرقم 2 ومن ثم الرقم 3 للذي يليه وهكذا. وبهذا الشكل يعطي نظام الصوت البديل الناخبين إمكانية التعبير عن أفضلياتهم بدلا من التعبير عن خيارهم الأول فقط.

يختلف هذا النظام عن نظام الفائز الأول كذلك في طريقة عدّ الأصوات، فعلى الرغم من فوز المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة للأصوات (أكثر من 50%) بشكل مباشر، كما يحصل في نظام الفائز الأول ونظام الجولتين، إلا أنه في حال عدم حصول أي من المرشحين على تلك الأغلبية من الأصوات، يتم إقصاء المرشح الحاصل على أدنى عدد من الأفضليات الأولى من عملية عد الأصوات، ويتم احتساب تلك الأوراق استنادا إلى الأفضلية الثانية (الرقم 2) في كل منها. ويتم احتساب كل ورقة لصالح المرشح الحاصل على أعلى الأفضليات. ويتم تكرار هذه العملية إلى أن يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة المطلوبة من 1 أصوات ويفوز بذلك في الانتخاب، وعليه فإن نظام الصوت البديل هو أحد نظم الأغلبية.

يتم استخدام هذا النظام في كل من أستراليا وفيجي وباروا غينيا الجديدة، كما توجد بعض الأمثلة لاستخدامه في المستويات المحلية في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية، كما وأنه يستخدم في أيرلندا لتنظيم الانتخابات الرئاسية.

أما أهم مزايا هذا النظام فتتمثل في تمكين الأصوات المعطاة لمجموعة من المرشحين من التراكم، بحيث يمكن توفيق الاهتمامات المتقاربة على الرغم من اختلافها من أجل الحصول على تمثيل في البرلمان، كما وأن نظام الصوت البديل يمكن الناخبين المؤيدين للمرشحين ذوي الحظوظ الضئيلة بالفوز من التأثير في انتخاب المرشح الأوفر حظا من خلال أفضلياتهم الثانية والثالثة على ورقة الاقتراع. وعليه كثيرا ما يعتبر هذا النظام على أنه عامل محفز باتجاه انتهاج سياسات الوسط، وذلك لكونه يدفع بالمرشحين للعمل على كسب الأفضليات الثانية أو الثالثة للناخبين الآخرين من غير مؤيديهم الأساسيين.

يتطلب هذا النظام مستويات جيدة من الوعي والثقافة لتطبيقه بشكل صحيح، كما وأنه قد يؤدي إلى نتائج غير متناسبة بسبب استخدامه في دوائر فردية بالمقارنة مع نظم التمثيل النسبي، وحتى بالمقارنة مع نظام الفائز الأول في بعض الحالات. كذلك فإن ميول هذا النظام لإفراز نتائج وسطية يستند إلى حد كبير على العوامل الاجتماعية والديمغرافية المحيطة به، فبينما تمخضت عنه نتائج أكثر اعتدالا من حيث التمثيل النسبي لمختلف المجموعات العرقية في انتخابات الستينات والسبعينات من القرن الماضي في بابوا غينيا الجديدة، الأمر الذي إلى إعادة اعتماده مؤخرا، ما انفكت الانتقادات تتوارد حول استخدامه في بلد آخر من بلدان المحيط الهادئ، هو فيجي، منذ بدء استخدامه في 1997. (رينولدز، 2010، الصفحات 69-82)

V - نظام الجولتين (TRS):

يقوم هذا النظام على انتظام العملية الانتخابية من خلال جولتين انتخابيتين بدلا من الجولة الواحدة، عادة ما يفصل بينهما أسبوع أو أكثر، حيث تسير الجولة الأولى بذات الطريقة التي يتم فيها تنظيم الانتخاب على أساس الجولة الواحدة ضمن نظم الأغلبية، وعادة ما يكون ذلك استنادا إلى نظام الفائز الأول. إلا أنه من الممكن استخدام نظام الجولتين في دوائر انتخابية متعددة، من خلال استخدام نظام الكتلة أو نظام الكتلة الحزبية. ويفوز في الانتخاب بشكل مباشر في الجولة الأولى، ودون الحاجة إلى جولة ثانية، الحزب أو المرشح الحاصل على أغلبية معينة من الأصوات، عادة ما تكون الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين الصحيحة، على الرغم من اعتماد بعض الدول لأغلبية أخرى في الانتخابات الرئاسية لدى استخدامها نظام الجولتين. وفي حال عدم فوز أي من الأحزاب أو المرشحين بتلك الأغلبية في الجولة الأولى، يتم تنظيم جولة انتخابية ثانية يفوز فيها بالانتخاب الحزب أو المرشح الحاصل على أعلى الأصوات.

أما التفاصيل المتعلقة بالجولة الثانية فتختلف من حالة إلى أخرى، والطريقة الأكثر شيوعاً تتمثل في حصر المنافسة بين في الجولة الثانية بين المرشحين (أو الحزبين) الحاصلين على أعلى الأصوات في الجولة الأولى، وهو ما يعرف بنظام الجولتين بالأغلبية المطلقة، إذ ينتج عنه بالضرورة فوز أحد المرشحين بالأغلبية المطلقة في الجولة الثانية. أما الطريقة الأخرى، والتي تعرف بنظام الجولتين بالأغلبية النسبية، والذي يتم استخدامه في الانتخابات التشريعية في فرنسا، فتتمثل في تمكين أي مرشح يحصل على ما يزيد عن 12.5% من أصوات الناخبين في الجولة الأولى من المشاركة في الجولة الثانية للانتخابات، ويفوز في الجولة الثانية المرشح الحاصل على أعلى الأصوات، بغض النظر عما إذا حصل على الأغلبية المطلقة أم لا.

يستخدم نظام الجولتين لانتخاب 22 هيئة تشريعية حول العالم، وهو النظام الأكثر شيوعاً في انتخابات الرئاسة بشكل مباشر. وبالإضافة إلى فرنسا، يستخدم هذا النظام في الكثير من البلدان التي كانت في الماضي أقاليم أو مستعمرات تابعة لفرنسا أو متأثرة بها.

يعطي هذا النظام للناخبين فرصة ثانية للاقتراع لصالح مرشحهم المفضل من جديد، أو لتغيير رأيهم بين الجولتين. كما يعمل على تحفيز الائتلافات واتفاقات الدعم المبادل بين المرشحين المتقدمين على غيرهم في الجولة الأولى تحضيراً للجولة الثانية، ويحد من مشكلة انقسام الأصوات التي تعاني منها الكثير من نظم الأغلبية.

في المقابل فإن نظام الجولتين يثقل كاهل الإدارة الانتخابية، والتي تضطر بموجبه لتنظيم عملية انتخابية ثانية في مدة زمنية قصيرة، ما يزيد من أعباء العملية الانتخابية وتكلفتها المادية. كما يعاني هذا النظام من كثير من مساوئ نظام الفائز الأول، فقد أظهرت الدراسات بأن هذا النظام يفرز في فرنسا أقل النتائج الانتخابية تناسبية في الديمقراطيات الغربية، كما أنه يميل إلى شَرذمة الأحزاب السياسية وتشجيع الانقسامات بداخلها في الديمقراطيات الناشئة. (رينولدز، 2010، الصفحات 76-77)

ب - نظم التمثيل النسبي:

يرتبط هذا النظام بالانتخاب بالقائمة، إذ أنه لا يمكن تطبيق التمثيل النسبي إلا في ظل الانتخاب بالقائمة، لأن الانتخاب الفردي لا يصلح في حالة الأخذ بالتمثيل النسبي. ويتم تطبيق التمثيل النسبي عن طريق توزيع المقاعد في الدائرة الواحدة بنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة من القوائم المتنافسة. فلو افترضنا هناك ثلاث قوائم تتنافس على عشرة مقاعد في دائرة انتخابية معينة، وحصلت القائمة الأولى على ستة آلاف صوت، والقائمة الثانية على ثلاثة آلاف صوت، والثالثة على ألف صوت. فإن المقاعد العشرة ستوزع بنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة، ويعني ذلك فوز القائمة الأولى بستة مقاعد، والثانية بثلاثة مقاعد، والثالثة بمقعد واحد. ويحقق هذا النظام العدالة لأن كل قائمة تفوز بعدد من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها. (عبد الغني، 1991، الصفحات 234-235)

وهناك نوعان رئيسيان من نظم التمثيل النسبي وهما نظام القائمة النسبية (List PR) ونظام الصوت الواحد المتحول (STV). ويتطلب تنفيذ نظم التمثيل النسبي وجود دوائر انتخابية تعددية، إذ لا يمكن توزيع المقعد الواحد نسبياً، وفي بعض البلدان، كما في هولندا، يشكل البلد برمته دائرة انتخابية متعددة. وتستند الدوائر الانتخابية في بلدان أخرى، كما في الأرجنتين والبرتغال، إلى التقسيمات الإدارية القائمة، حيث تشكل كل واحدة من المحافظات دائرة انتخابية تعددية واحدة، بينما نجد في إندونيسيا مثلاً على دوائر انتخابية متفاوتة الأحجام لا علاقة لها بالتقسيمات الإدارية، حيث يسند إلى الإدارة الانتخابية مهمة ترسيم تلك الدوائر.

تعتبر نظم التمثيل النسبي خياراً شائعاً في الديمقراطيات الناشئة، بينما تستخدم أحد تلك النظم 23 بلداً من مجموعة الديمقراطيات الراسخة، وتحتل هذه النظم المركز الأول من حيث

عدد البلدان التي تعتمد في كل من أمريكا اللاتينية وإفريقيا وأوروبا، وتستخدم غالبية البلدان التي تعتمد نظام التمثيل النسبي والبالغ عددها 72 بلدا أحد أشكال نظام القائمة النسبية، بينما لا يستخدم نظام الصوت الواحد المتحول سوى في بلدين هما أيرلندا ومالطا.

تمتاز نظم التمثيل النسبي بكونها تعمل على تقادي النتائج غير المرغوب فيها لنظم الأغلبية ما يجعلها صالحة لإفراز هيئات تشريعية تمثيلية بشكل أفضل، ففي كثير من الديمقراطيات الناشئة، وخاصة تلك التي تواجه انقسامات اجتماعية حادة، قد تصبح مسألة إشراك كافة المجموعات والمكونات الاجتماعية شرطا مفصليا لا غنى عنه لتدعيم النظام الديمقراطي بشكل عام. إذ أن الفشل في توفير الفرصة الحقيقية لكافة الأقليات، بالإضافة للأكثرية، للمشاركة في صنع القرار وتطوير النظام السياسي من شأنه أن يفضي إلى نتائج كارثية.

لكن نظم التمثيل النسبي كثيرا ما تؤدي إلى إفراز حكومات ائتلافية تفضي بدورها إلى اختناقات في سير الأعمال التشريعية وما ينتج عنها من عدم القدرة على تنفيذ السياسات المتماسكة. كما يمكن أن تؤدي النظم تلك، أو على الأقل تساهم في تشرذم الأحزاب السياسية وانقسامها، وقد يفسح تعدد الأحزاب السياسية بشكل كبير المجال أمام الأحزاب الصغيرة جدا لاستنزاف أحزاب الكبيرة ودفعها إلى تقديم تنازلات كبيرة بهدف تشكيل حكومة ائتلافية.

1- نظام القائمة النسبية (PR):

يقوم هذا النظام على تقديم كل حزب سياسي لقائمة من المرشحين في كل واحدة من الدوائر الانتخابية التعددية، ويقوم الناخبون بالاقتراع لصالح الأحزاب، حيث يفوز كل حزب سياسي بحصة من مقاعد الدائرة الانتخابية تتناسب مع حصته من أصوات الناخبين، ويفوز بالانتخاب المرشحون على قوائم الأحزاب وذلك بحسب ترتيبهم التسلسلي على القائمة.

إلا أن اختيار نظام القائمة النسبية لا يحدد بمفرده شكل النظام الانتخابي المعتمد، حيث يتطلب ذلك تحديد مزيد من التفاصيل، إذ يمكن أن تستند الطريقة المعتمدة لاحتساب وتوزيع المقاعد بعد عدّ الأصوات إلى طريقة المتوسط الأعلى أو طريقة الباقي الأكبر. وللمعادلة الانتخابية المعتمدة لهذا الغرض تأثير ما، قد يكون كبيرا في بعض الأحيان، على نتائج الانتخابات، ففي انتخابات عام 1998 في كمبوديا أدى التغيير المعتمد في المعادلة الانتخابية بضعة أسابيع قبل موعد إجراء الانتخابات إلى فوز أكبر الأحزاب السياسية بما مجموعه 64 مقعدا، بدلا من 59 مقعدا، من مقاعد الجمعية الوطنية البالغة 121 مقعد.

هناك مسائل هامة أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار لتحديد طريقة عمل نظام القائمة النسبية، فقد يفرض النظام المعتمد اجتياز نسبة حسم محددة للحصول على تمثيل في الهيئة التشريعية المنتخبة، وإذا كانت تلك النسبة مرتفعة (10% كما هو معمول به في تركيا مثلا) سيؤدي ذلك إلى استثناء الأحزاب الصغيرة وحرمانها من الحصول على تمثيل لها، بينما قد تسمح لهم بذلك نسبة حسم منخفضة (1.5% مثلا). (رينولدز، 2010، الصفحات 86-87)

II - نظام الصوت الواحد المتحول (STV):

دافع علماء السياسة لسنوات طويلة عن نظام الصوت الواحد المتحول كأكثر النظم الانتخابية جاذبية، إلا أن استخدامه لتنظيم الانتخابات التشريعية ما زال محصورا في بعض الحالات هي: أيرلندا منذ عام 1921، ومالطا منذ عام 1947، كما تم استخدامه مرة واحدة في انتخابات العام 1990 في إستونيا. ويستخدم هذا النظام في انتخابات مجلس الشيوخ في أستراليا وفي انتخابات بعض المقاطعات الأسترالية، وكذا لتنظيم الانتخابات للبرلمان الأوروبي والانتخابات المحلية في أيرلندا الشمالية.

قام كل من "توماس هير" في بريطانيا و"كارل أندراي" في الدنمارك، كل على حدة، بابتكار مكونات هذا النظام الأساسية في القرن التاسع عشر. ويقوم نظام الصوت الواحد المتحول على أساس وجود دوائر انتخابية متعددة، حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين على ورقة الاقتراع بالتسلسل حسب الأفضلية، كما هو الحال في نظام الصوت البديل. وفي غالبية الأحوال، تكون عملية الترتيب هذه اختيارية، حيث لا يطلب من الناخبين ترتيب كافة المترشحين، ولهم إن أرادوا اختيار مرشح واحد فقط.

بعد الانتهاء من فرز وعدّ الأفضليات الأولى على أوراق الاقتراع، يتم تحديد عدد الأصوات المطلوبة لانتخاب المرشح الواحد. وعادة ما يتم استخراج ذلك عملاً "بحصة دروب"، والتي يتم احتسابها استناداً إلى المعادلة البسيطة التالية:

$$\text{عدد الأصوات الصالحة} = \frac{\text{عدد المقاعد} + 1}{\text{عدد المقاعد} + 1} + 1$$

يتم تحديد النتيجة النهائية للانتخابات في ظل نظام الصوت الواحد المتحول من خلال سلسلة من عمليات العد، ففي العد الأول، يتم احتساب مجموع الأفضليات الأولى التي حصل عليها كل مرشح، ويفوز بشكل مباشر المرشحون الحاصلون على عدد من الأفضليات الأولى يساوي أو يفوق الحصة التي تم تحديدها من خلال المعادلة المبينة أعلاه.

وتتم من خلال عمليات العد الثانية والتي تليها إعادة توزيع الفائض من أصوات المرشحين المنتخبين في العد الأول (تلك التي تزيد عن حصة المقعد المعتمدة) استناداً إلى عدد الأفضليات الثانية على أوراق الاقتراع للمرشحين المتبقين. وللعمل على تحقيق أعلى مستوى من العدالة في عملية إعادة التوزيع، يتم توزيع كافة أوراق المرشح، ولكن كل منها بحسب نسبة جزئية من صوت واحد، بحيث يساوي عدد الأصوات التي يعاد توزيعها الفائض الخاص بذلك المرشح. على سبيل المثال، لو حصل المرشح على 100 صوت، وكان

الفائز الخاص به 5 أصوات، عندها يتم إعادة توزيع كل ورقة بقيمة تساوي 20/1 من الصوت.

وبعد كل عملية إعادة، إذا لم يحصل أي مرشح على عدد من الأصوات يساوي الحصة المعتمدة، يتم استبعاد المرشح الحاصل على أدنى عدد من الأصوات. ويتم توزيع أصوات ذلك المرشح على باقي المرشحين، استناداً إلى الأفضلية الثانية والتي تليها فيما بعد. وتستمر إعادة هذه العملية، بحيث ينتج عن كل منها إما إعادة توزيع الأصوات الفائضة أو استبعاد مرشح ما، إلى أن يتم انتخاب العدد المماثل للمقاعد المنتخبة بواسطة مرشحين يحصلون من خلال تكرار العملية وإعادة التوزيع على الحصة المطلوبة وفي حال لم يتم ملء كافة المقاعد ولم يبقى من المرشحين غير المستبعدين ما لا يزيد بأكثر من واحد من عدد المقاعد المتبقية، يعتبر أولئك المرشحون عدا واحد منهم منتخبون رغم عدم حصولهم على النسبة المطلوبة. (رينولدز، 2010، الصفحات 99-100)

ج- النظم المختلطة:

تقوم نظم الانتخاب المختلطة على أساس الاستفادة من ميزات كل من نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي. وعليه يتركب النظام المختلط من نظامين انتخابيين مختلفين عن بعضهما البعض ويعملان بشكل متوازي. ويتم الاقتراع بموجب النظامين من قبل نفس الناخبين حيث تجمع نتائج النظامين لانتخاب الممثلين في الهيئة التي يتم انتخابها. ويستخدم في ظل النظام المختلط أحد نظم الأغلبية، والذي عادة ما يقوم استناداً إلى دوائر انتخابية فردية، بالإضافة إلى نظام القائمة النسبية. وهناك شكلين للنظم الانتخابية المختلطة:

1- نظام النسبية المختلطة (MMP):

يتم توزيع المقاعد النسبية في ظل هذا النظام لتعويض الخلل الحاصل في نسبة النتائج الخاصة بمقاعد الدوائر الانتخابية الفردية والمنتخبة بموجب أحد نظم الأغلبية أو أحد

النظم الأخرى التي يتركب منها النظام المختلط. على سبيل المثال، لو فاز حزب بما نسبته 10% من أصوات الناخبين على المستوى الوطني من أصوات القائمة النسبية، في الوقت الذي لم يحصل فيه على أية مقاعد من تلك المخصصة للانتخاب في الدوائر الانتخابية بموجب النظام الآخر، فسيعطى ذلك الحزب ما يكفي من المقاعد المخصصة للانتخاب النسبي بما يكفل حصوله على 10% من مقاعد الهيئة التشريعية المنتخبة. وقد يطبق هذا النظام من خلال إعطاء الناخبين إكمانيتين للخيار (تتبع كل منهما لواحد من النظامين الانتخابيين)، كما هو الحال في كل من ألمانيا ونيوزيلندا، أو من خلال إعطائهم خيارا واحدا يتمثل في الاقتراع لصالح المرشحين في دوائهم الانتخابية، ويتم احتساب الأصوات التي يحصل عليها كل حزب من خلال تجميع أصوات مرشحيه في مختلف الدوائر الانتخابية. (رينولدز، 2010، الصفحات 115-122)

II - النظام الانتخابي المتوازي (Parallel):

تقوم نظم الانتخاب المتوازية على استخدام مركبين أحدهما نظام انتخاب نسبي والآخر يتبع نظم الأغلبية، ولكن على العكس من نظام النسبية المختلطة، ففي هذا النظام لا علاقة للنظامين ببعضهما البعض، حيث لا يعمل النظام النسبي على تعويض الخلل في تناسب النتائج الناتج عن نظام الأغلبية المستخدم بموازاته (ويمكن أن يرافق النظام النسبي أحد نظم الانتخاب الأخرى، كما هو الحال في تايوان). وفي ظل هذا النظام، يمكن أن يعطى الناخب ورقة اقتراع واحدة، كما في نظام النسبية المختلطة، حيث يدلي بصوته لكل من مرشحه المفضل وللحزب الذي يختاره، على غرار ما يحصل في كوريا الجنوبية، كما ويمكن أن يعطى ورقتي اقتراع منفصلتين، تخص واحدة منهما المقعد المنتخب بموجب نظام الأغلبية بينما تستخدم الورقة الأخرى للاقتراع للمقاعد المنتخبة بموجب النظام النسبي، وهو ما يعمل به في كل من اليابان وليتوانيا وتايواند. (رينولدز، 2010، الصفحات 123-127)

د - النظم الأخرى:

بالإضافة إلى نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي والنظم المختلطة، هناك بعض النظم الانتخابية الأخرى والتي لا تنطبق في تفاصيلها على أي من هذه التصنيفات، وتميل هذه النظم إلى إفرار نتائج انتخابية تقع ما بين نتائج النظم النسبية ونتائج نظم الأغلبية. وهذه النظم هي:

أ - نظام الصوت الواحد غير المتحول (SNTV):

يقوم الناخب في ظل هذا النظام بالاقتراع لصالح مرشح واحد فقط في دائرته، ولكن على العكس من نظام الفائز الأول، يتم ذلك في دوائر تعددية حيث يتم انتخاب أكثر من ممثل واحد عن كل دائرة انتخابية، ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات.

يضع هذا النظام أحزاب السياسية أمام تحدي كبير، فلو كان لدينا على سبيل المثال دائرة انتخابية تنتخب أربعة ممثلين لها، فسيفوز بالانتخاب كل مرشح يحصل على ما يزيد 20% من الأصوات تقريبا. ولو حصل حزب سياسي ما على 50% من الأصوات، وذلك بفوز اثنين من مرشحيه على حوالي 25% من الأصوات لكل منهما، فإن ذلك قد يخوله الفوز بمقعدين من مقاعد الدائرة، أما في حال حصول أحد مرشحي ذلك الحزب على 40% في حين لم يحصل المرشح الآخر سوى على 10% من الأصوات، فقد يعني ذلك عدم فوز المرشح الثاني بالمقعد، وبالتالي عدم فوز الحزب سوى بمقعد واحد فقط. (رينولدز، 2010، صفحة 145)

ب - نظام الصوت المحدود (LV):

يمكن اعتبار نظام الصوت المحدود على أنه أحد نظم الأغلبية المستخدم في دوائر انتخابية تعددية، كما في نظام الصوت الواحد غير المتحول، إلا أنه في ظل هذا النظام،

يملك الناخب أكثر من صوت واحد، ولكن بعدد يقل عن عدد الممثلين المنتخبين عن الدائرة الانتخابية. ويتم فرز الأصوات بذات الطريقة التي يتم فيها في ظل نظام الصوت الواحد غير المتحول، حيث يفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات.

III - نظام بوردا (BC):

يستخدم هذا النظام في ناورو فقط، وهي إحدى جزر المحيط الهادئ المستقلة، وهو نظام تفضيلي، حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين حسب الأفضلية، كما هو الحال بالنسبة لنظام الصوت البديل. ويمكن استخدامه في دوائر فردية أو دوائر تعددية على حد سواء، وفي ظل هذا النظام، على العكس من نظام الصوت البديل، هناك عملية عد واحدة، حيث يتم احتساب الأفضليات التي يحصل عليها كل مرشح كأجزاء من الصوت الواحد. وبموجب النظام المستخدم في ناورو، تعطى الأفضلية الأولى القيمة واحد، بينما تعطى الأفضلية الثانية قيمة النصف، والثالثة تساوي الثلث، وهكذا، ويتم جمع هذه القيم لكل مرشح حسب الأفضليات التي حصل عليها من أصوات الناخبين، ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى المجاميع. (رينولدز، 2010، الصفحات 147-151)

قائمة المراجع:

- أندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، ط2، (تر: أيمن أيوب)، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2010.
- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978.
- ابراهيم أبو الغار، علم الاجتماع السياسي، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1979.
- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أشكال النظم الانتخابية: لمحة عامة عن دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2012.
- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.
- بن حمودة ليلي، الديمقراطية ودولة القانون، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.
- جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، (تر: عادل زعيتير)، الإسكندرية: عصير الكتب للنشر والتوزيع، 2018.
- جبرائيل ألموند وآخرون، السياسة المقارنة إطار نظري، (تر: محمد زاهي المغربي)، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1996.
- جيمس أندرسون، (تر: عامر الكبيسي) صنع السياسات العامة، ط3، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007.
- محمد ابن منظور، لسان العرب، ج3، القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت.
- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياها، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت.

- مورييس ديفيرجيه، الأحزاب السياسية، القاهرة: مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011.
- نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية دراسة سوسيولوجية في العالم الثالث، ط1، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003.
- ناصر زين العابدين أحمد الجاعد، دور الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016.
- سعاد الشراوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2007.
- عبد الجبار أحمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، ط1، عمان: دار العرب للنشر والتوزيع، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015.
- عبد القادر مشري، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، مطبوعة جامعية (ماستر سياسات مقارنة وسنة ثانية جذع مشترك)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر3، 2021/2020.
- عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، الإسكندرية: الدار الجامعية للطبع والنشر، 2006 .
- عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي (دراسة مقارنة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الإسلامي والفكر المعاصر)، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1991.
- عبد الغني حسن الجو جو، الأنظمة السياسية المقارنة، القاهرة: الجامعة المفتوحة، 1996.
- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001.

- فيريل هيدي، الإدارة العامة منظور مقارن، (تر: محمد قاسم القريوتي)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
- روبرت أ. دال، عن الديمقراطية، (تر: سعيد محمد الحسنية)، ط2، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016.

الفهرس

02	مدخل: الديمقراطية والديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التعددية (الشاملة).....
05	المحور الأول: الأحزاب السياسية والنظم الحزبية.....
05	أولاً: تعريف الأحزاب السياسية.....
10	ثانياً: عناصر الأحزاب السياسية.....
12	ثالثاً: نشأة الأحزاب السياسية.....
19	رابعاً: وظائف الأحزاب السياسية.....
24	خامساً: أنواع الأحزاب السياسية.....
29	سادساً: النظم الحزبية.....
47	المحور الثاني الانتخابات والنظم الانتخابية.....
47	أولاً: الانتخاب الوسيلة الديمقراطية لإسناد السلطة.....
47	ثانياً: تطور مفهوم الانتخاب.....
50	ثالثاً: هل الانتخاب وظيفة (واجب) أم حق؟.....
52	رابعاً: الانتخابات التنافسية وغير التنافسية.....
53	خامساً: الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر.....
54	سادساً: النظم الانتخابية.....
72	قائمة المراجع.....